الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة -
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي.

الدور التجاري لتلمسان بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1555م)

من إعداد الطالب:
- ***زوي نصر الدين.***

تحت إشراف الأستاذ:
- ***أ. داعي محمد.***

أعضاء اللجنة المناقشة:

- أ. ..... ***رئيسا ومناقشا.***
- أ. داعي محمد..... ***مشرفا ومقررا.***
- أ. ..... ***مناقشا.***

1436-1437هـ/2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتفضل بالشكر الجزيل إلى الذي خلقنا وسخر لنا هذه الثمرة العلمية الله سبحانه وتعالى والذي قال في كتابه الكريم :" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون ".

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة وأخص بالذكر منهم أستاذي المحترم الذي أشرف على هذا العمل الأكاديمي " أ. داعي محمد " والذي لم يبخل علينا بإفادتي عما ينقصني والذي أمدني بالنفس الطويل لاجتياز هذه المرحلة، كما لا أنسى كل أساتذة التاريخ الذين ساعدونا منذ المحاولات الأولى لهذه الدراسة المستقبلية وإلى كل طلبة قسم التاريخ.

إهداء

أولا وقبل كل شيء نشكر الله تعالى على إعطائنا هذه الثمرة العلمية.

إلى من كان منبعا للحب والحنان وبهما رفعت راية العلم والمعرفة..."أبي وأمي" أطال الله في عمرهما، إلى من عشت في أوساطهم "إخوتي"، إلى أستاذي المحترم المؤطر "داعي محمد" والذي لا أنسى مدى مساعدته في إنجاح هذا العمل وكل من درسني التاريخ،إلى كل طلبة التاريخ

و طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة دفعة 2014/2015، إلى أعز صديق لي في هذه الدنيا "العباني عون الله" وكل موظفو مكتبة الجامعة، إلى الذي أمدني بالنفس الطويل في إخراج هذه المذكرة "قايد أكرم"، إلى كل زملائي وزميلاتي، إلى كل من ناضل لأجل العلم، وإلى كل من يتعلم ويعلم.

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

وأختم بقول الإمام الشافعي رحمه الله:

كلما ازددت علما زادني علما بجهلي

بقلم الطالب: زوي نصر الدين.

قائمة المختصرات

1/ القسم العربي:

الرمز	المعنى
ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
(تح)	تحقيق
(تع)	تعليق
(تر)	ترجمة
(مر)	مراجعة
(م.و.ك)	المؤسسة الوطنية للكتاب
(د.م.ج)	ديوان المطبوعات الجامعية
(ش ر)	شرحه
(ت.ع.ر)	تعريب
(إ ش)	إشراف
(ش.و.ن.ت)	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
(ن ش)	نشره

2/ القسم الأجنبي:

الرمز	المعنى
P	Page(الصفحة)
Ibid	المرجع نفسه
Op.cit	المرجع السابق
Vol	Volume
T	TOM

مقدمـــة

مقدمة:

لقد عمرت الدولة الزيانية أكثر من ثلاث مائة وعشرين سنة، ولعله الشيء الذي ألقى بجذوعه إلى إقامة علاقات إقتصادية متينة مع بلاد الأندلس والسودان الغربي، دون أن ننسى الروابط الدينية التي كانت تشد إزارها مع بعضها البعض، وهذا بعد سيطرة بني الأحمر على بلاد الأندلس وفتوحات المرابطين للمالك السودان الغربي، والاستنجادات بينهم وطد من تلك العلاقات السياسية بينهم وأمدهم بالنفس الطويل رغم طول المسافات التي تربط هذه الدول والمسالك الصعبة مع اختلاف الأجناس واللغات إلا أن الدور التجاري سيطر على الوضع وفتح المجال من أجل تطور ورقي هذه المماليك، والتي لا نقول عنها أنها كانت تنعم بالاستقرار السياسي والأمني في غالب الأحيان، ولقد ساهم الحكام والسلاطين في تشجيع ونشر روح العمل التجاري في أوساط الرعية بشكل عام والتجار بشكل خاص إلى أن وصلوا إلى تأمين الطرق التجارية خاصة المارة إلى الصحراء.

ولعل الدارس أو الباحث للتاريخ الإقتصادي للدولة الزيانية وعلاقاتها مع الأندلس وبلاد السودان الغربي والتي تمتعت به طيلة هاته الفترة وصولا إلى سقوطها، فلابد منه من دراسة الجانب التجاري لها، لأن الدولة لا تقوم أو لا ترقى بأمورها السياسية أو العسكرية دون مراعاة جانبها التجاري، لأننا إذا نظرنا إليها من الناحية السياسية فنجد أغلب الحروب إلا وانبثقت من الأزمات الاقتصادية والمجاعة، ومن هنا ارتأينا أن نعالج موضوع إقتصادي محض والذي يتجلى في " الدور التجاري لتلمسان بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية " (633-962هـ/1235-1555م).

دوافع البحث:

مما لاشك فيه أن هناك عوامل عديدة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والذي يكتسب أهمية بالغة من الناحية الموضوعية ومن الناحية الذاتية.

فالدوافع الموضوعية تمثلت في:

- أن موضوع الدور التجاري لتمسان بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية لم يهتم بالدراسة التاريخية، فقد نجد مواضيع تخص العلاقات التجارية أو

الإقتصادية للدولة الزيانية بالأندلس أو العلاقات التجارية بين الدولة الزيانية وبلاد السودان الغربي، ولهذا أردنا أن نجمعها في موضوع واحد.

- إن فترة الدولة الزيانية من النشأة إلى السقوط تزامنت مع دولة بني الأحمر في الأندلس، كما أنها تقاربت مع ممالك السودان الغربي من حيث السقوط فهاته الفترة لاحظنا فيها تطور التجارة وبلوغها أرقى مستوياتها.
- هذا الموضوع له دور فعال وريادي في الحياة السياسية للملوك وتطور الدولة.
- أن الجانب الإقتصادي بشكل عام والتجاري بشكل خاص ليس له ميولات كثيرة للباحثين والطلاب وإنما يطغى الجانب السياسي على هذه الدراسات.
- افتقار مكتبة الجامعة سواءا الدوريات أو مصلحة الكتب لهذا الموضوع فأردنا تزويدها بهذا الجانب الاقتصادي.

أما الدوافع والميول الشخصية فتمثلت في:

- إن ميولي لهذا الموضوع من الجانب البحثي هو معرفة كيفية معاملة التجار بعضهم بعضا رغم اختلاف أجناسهم، ومعرفة المواد والبضائع التي كانت محل التصدير والاستيراد في تلك الفترة، والأمور والوسائل التي كانت تستعمل في المعاملات التجارية.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على دور تلمسان التجاري وعلاقاتها الإقتصادية مع دولة بني الأحمر وممالك بلاد السودان الغربي في ظل الدولة الزيانية.

إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية البحث في:

- **ما هي آليات الدولة الزيانية التي وظفتها من أجل جعلها واسطة تجارية بين الأندلس والسودان الغربي؟**

وقصد فهم هذه الإشكالية والتعرف على حيثيات موضوع البحث بشكل مبسط لابد أن نلمح لها من خلال طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي السياسة التي انتهجتها الدولة الزيانية مع بلاد الأندلس والسودان الغربي؟

2- ما هو الدور المنوط بالمسالك التجارية بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية؟

3- في ماذا تجلت طبيعة التعاملات التجارية للأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية؟

وللإجابة على هاته التساؤلات وضعنا خطة للإلمام بهذا الموضوع الاقتصادي، وتضمن: مقدمة ومدخل و فصلين وخاتمة ثم اتبعنا موضوعنا بملاحق تبرز توضيحات لهذا الموضوع.

فالمدخل: تطرقنا فيه إلى الوضع السياسي وسير نظام حكمه من النشأة إلى السقوط أو الاضمحلال لكل من الدولة الزيانية ودولة بني نصر (بني الأحمر)، والتي سادت بلاد الأندلس، ثم تناولنا الممالك التي تعاقبت على بلاد السودان الغربي (غانا ومالي وسنغاي) مرورا إلى العلاقات السياسية التي كانت سائدة بين الدولة الزيانية والأندلس والسودان الغربي.

أما الفصل الأول فسلطنا الضوء فيه على التجارة بين الأندلس والسودان الغربي، وأدرجنا دور دولة بني زيان فيها، والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، فالأول ينطوي على نظام المسالك التجارية والأسواق والدور الذي أدته الفنادق في تسيير الحركة التجارية، أما الثاني فيتمحور حول نظام المبادلات التجارية .

في حين ركزنا في الفصل الثاني على الطرق والوسائل المستعملة في التعاملات التجارية بين هذه الدول أو الممالك التي نحن بصدد دراستها، والذي محورناه إلى مبحثين هو كذلك، فالأول يتلخص في طرق المعاملات التجارية والتي تضم نظامي المقايضة والنقود، والمشاكل التي واجهت هذه التعاملات ، أما الثاني فأسفر عن الوسائل المستعملة في عملية المبادلات التجارية والتي تخص أنظمة المكاييل والموازين والمقاييس.

وكما تلح الدراسات الأكاديمية أن لكل بحث خاتمة تُدرج فيها النتائج المتوصل إليها من خلال الموضوع المدروس، ودعمنا عملنا الأكاديمي بملاحق تثبت الأمور التي أدرجناها في المتن لكن كانت تتطلب توضيحا، وختمنا هذه المذكرة بقائمة ببليوغرافية تضم مصادر

ومراجع ومذكرات وغيرها من الأدوات البحثية التي أفادتنا وجعلت منا الخوض في مضمار هذا الموضوع، كما أتبعناها بفهرس لمحتوى هذه المذكرة.

منهج البحث:

قد اقتضت منا طبيعة الموضوع إلى اتباع منهجية تاريخية متنوعة بتنوع مضامين الفصول، والتي أجبرتنا على اتباع المنهج التاريخي من أجل تتبع التطور الزمني من النشأة إلى الاضمحلال لكل دولة والتي نحن بصدد دراستها وعلاقاتهم السياسية، كما اتبعنا المنهج الوصفي وهذا من أجل وصف الواقع التجاري للدولة الزيانية وعلاقاتها مع بلاد الأندلس والسودان الغربي، إلى جانب هذا خضنا في المنهج التحليلي والذي وظفنا فيه إبراز مظاهر الدور التجاري وطبيعته في توسط تلمسان لهاتين الدولتين وتوليد اللحمة التجارية بينهم.

نقد المصادر والمراجع:

من أجل الدراسة الإقتصادية والتاريخية لأي دولة من الدول وأي فترة من الفترات وعلاقاتها التجارية خاصة ونحن بصدد تناول هذا الموضوع، فلابد من الرجوع إلى مصادر ومراجع سواءا كانت تاريخية أو جغرافية حسب طبيعة الموضوع:

أ- المصادر الجغرافية:

- كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق " للمؤلف الشريف الإدريسي المتوفي سنة (652هـ/1166م) والذي أفادنا بتحديد المسافات بين هذه الدول والطرق البرية والبحرية بالرغم من أنه لم يعايش الدولة الزيانية إلا أنني استعملته في تحديد الأماكن.
- كتاب " المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب " وهو جزء من كتاب المسالك والممالك والذي ألفه أبو عبيد الله البكري، فاستعنا به للتعرف على بعض المسالك والطرقات الموصلة إلى بلاد السودان الغربي.
- كتاب " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار " لشهاب الدين العمري المتوفي سنة (749هـ/1349م)، أفادنا بمعلومات عن بلاد السودان الغربي خاصة على يد من تأسست مملكة مالي والظروف والملابسات عن تأسيسها.

- كتاب " صبح الأعشى في صناعة الإنشا " للشيخ أبو العباس القلقشندي المتوفي سنة (821هـ/1418م) حيث تعرض إلى إمارات المغرب الإسلامي في القرنين السابع والثامن هجريين (13-14م) مهتما بتحديد المناطق وتعريفها.
- كتاب " صورة الأرض " لابن حوقل المتوفي سنة (367هـ/977م) وهو واحد من التجار المثقفين الذين اختاروا التجارة وسيلة للأسفار ومعرفة الأقاليم حيث يعد من أشهر الكتب التي صنف فيها الأقاليم ودرس شعوبها.
- كتاب " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب " للمقري التلمساني المتوفي سنة (1041هـ/1631م) والذي تحدث فيه عن أجداده الذين كانوا يمارسون التجارة في ممالك بلاد السودان الغربي وكذا نوعية السلع المتعامل بها وعلاقات هذه الأخيرة بدولة بني عبد الواد الزيانية.
- كتاب " الجغرافيا " لابن سعيد الغرناطي، والذي أمدنا بمعلومات قيمة عن مناطق بلاد الأندلس (العدوة الأندلسية) أو غرناطة بصفته ابن المنطقة.

ب- كتب الرحلة، وتمثلت في:

- كتاب " تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " لمحمد بن عبد الله اللواتي المعروف بابن بطوطة المولود سنة (703هـ/1304م) حيث وصف لنا أثناء رحلته الطويلة عن المعاملات في الأسواق مع ذكر صادرات وواردات كل من السودان الغربي والدولة الزيانية.
- كتاب " وصف إفريقيا " لحسن الوزان، حيث اعتمدنا عليه لأنه يتضمن المدن التي كان لها أدوار إقتصادية وتجارية والتي كانت محل نزاع القوى السياسية عليها.

ج- كتب التاريخ، وتمثلت في:

- كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب..." لعبد الرحمن بن خلدون، المتوفي سنة 1406م، حيث تضمن عدة أجزاء تتمحور حول الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية لبلاد المغرب حيث أنه عايش الدولة الزيانية , حتى وإن طلب منه أبي حمو موسى الثاني العيش في مدينة تلمسان مع البلاط السلطوي لكنه اقترح هذه الحياة على أخيه يحيى بن خلدون فقبل برأي أخيه إلى أن كتب هذا الأخير كتاب

" بغية الرواد في معرفة ملوك بني عبد الواد " والذي عالج فيه معلومات قيمة عن هذا السلطان الذي جعل له منصبا ساميا في دولته.

- كتاب "نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان وذكر ملوكهم..." للتنسي المتوفي سنة (899هـ/1494م)، فتحدث فيها عن الأحوال السياسية والعسكرية التي عاصرها حيث أنه عاش في قصور بني عبد الواد.

د- كتب الفقه والنوازل، ومنها:

- كتاب " المعيارالمغرب والجامع المعرب..." للونشريسي المتوفي سنة 914هـ/1508م ويتضمن الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفترة.
- كتاب " تحفة النظار..." للعقباني التلمساني المتوفي سنة (871هـ/1467م)، توجد فيه معلومات كثيرة عن النوازل التي كان يعيشها التجار في الأسواق، ويتحدث فيه كذلك عن المكاييل والموازين والمقاييس.

نقد المراجع:

هناك كتب كثيرة استعنت بها في مذكرتي من بينها : " تلمسان في العهد الزياني " لعبد العزيز فيلالي، وعبد القادر زبادية في كتابه " مملكة سنغاي في عهد الأسقيين "، وحسن مؤنس في كتابه " تاريخ المغرب وحضارتهم " كلها تتحدث عن الجانب السياسي والاقتصادي للدول محل الدراسة.

دون أن ننسى مذكرات أساتذتنا الكرام كمذكرة الأستاذ بوحسون عبد القادر " العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس..."، ومذكرة الأستاذ دريس بن مصطفى بعنوان :" العلاقات السياسية والاقتصادية المغرب الأوسط... "، ومذكرة مبخوت بودواية بعنوان " العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي..." والتي ساعدتنا في معرفة مصادر تلك الفترة التي تخص الجانب التجاري.

صعوبات البحث:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني طيلة هاته الفترة من العمل هي شح المصادر الاقتصادية والتجارية للفترة الزيانية والتي أغلبها يتحدث عن الجانب السياسي بالدرجة الأولى وبعض النقاط في الجانب التجاري، دون أن ننسى ارتباطي بكلية الحقوق من أجل إنهاء دراستي في الكفاءة المهنية للمحاماة تزامنا مع وظيفتي في الأرشيف التربوي.

ولكن رغم هذه الصعوبات إلا أنني ارتأيت أن أبذل كل ما في جهدي من أجل مثابرة هذا العمل الأكاديمي بمساعدة أستاذي المحترم .

مدخل: الأنظمة السياسية لتلمسان والأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية.

- ✓ **أولا:** سياسة حكم الدولة الزيانية.
- ✓ **ثانيا:** سياسة حكم الأندلس.
- ✓ **ثالثا:** سياسة حكم السودان الغربي.
- ✓ **رابعا:** العلاقات السياسية بين الدولة الزيانية والأندلس والسودان الغربي.

أولا: سياسة حكم الدولة الزيانية

تعاقبت على الدولة الزيانية منذ نشأتها إلى اضمحلالها أربعة مراحل في سياستها والتي امتدت إلى أكثر من ثلاث مائة سنة , والتي ندرجها فيما يلي:

1/ مرحلة النشأة:

حيث نشأت فيها الدولة الزيانية وثبتت أقدامها في الفترة الممتدة ما بين (633-706هـ/1235-1306م). والتي تبدأ من استلام يغمراسن* الحكم بتلمسان إلى نهاية الحصار المريني[1] وتناوب على حكم تلمسان في هذه المرحلة سلطانين أولهم مؤسس الدولة ألا وهو يغمراسن والذي اهتم بتنظيم شؤون البلاد، حيث يصف لنا عبد الرحمن بن خلدون في كتابه "العبر" هذا التنظيم، ويقول :"واتخذ الآلة ورتب الجنود والمسالح، واستلحق العساكر، وفرض العطاء، واتخذ الوزراء والكتاب، وبعث في الأعمال، ولبس شارة الملك، واقتعد الكرسي، ومحا آثار الدولة المؤمنية"[2]، ومن هنا أخضع السلطان يغمراسن القبائل البربرية والعربية لسيادة تلمسان , وبدأ بأبناء عمومته بني مطهر وبني راشد , ورغم العداء بينهم اضطر أخذ البيعة لنفسه منهم وهذا سنة (633هـ/1235م)[3]. حارب يغمراسن قبائل توجين ومغراوة المجاورتين لتلمسان والتي كانتا دائمتي التمرد على المدينة[4]، كما أخضع عدة مدن إليه كوهران وسجلماسة الصحراوية سنة (622هـ/1263م) , وهذا لأهميتهم الاقتصادية فوهران تعتبر ميناء على المتوسط وسجلماسة محطة على طريق القوافل التجارية المارة بالصحراء . ومنها مالها من أهمية سياسية كمليانة سنة (668هـ/1268م) , ومدينة تنس سنة (781هـ/1282م) والتي تعتبران مراكز لقبيلة مغراوة.[5]

---

* - هو يغمراسن بن زيان بن ثابت وهو أول من استقل بتلمسان من سلاطين "بني عبد الواد"، بويع يوم مقتل أخيه زيان بن زيان سنة (633هـ/1235م إلى سنة 681هـ/1283م) واستقلاله بتلمسان كان أيام الرشيد عبد الواحد بن ادريس المأمون، ينظر: محمد التنسي، نظم الدر و العقيان في بيان شرف بن زيان، (ت.ح): محمود بوعياد، 1985، ص:116، ينظر كذلك: يحيى بن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد، ج1، (ت.ح): عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ص ص: 109-112.

[1] - ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، (ت.ق) و (ت ح) و (ت ع): هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، بورسعيد – الظاهر- ، ط1، 2001، ص ص: 18-28.

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، (م ر):سهيل زكار, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 2007، ص: 93.

[3] - يحيى بن خلدون، ج1،المصدر السابق، ص: 201.

[4] - أبي عبد الله الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، (ت ح): محمد قاضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966، ص: 29.

[5] - عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 88.

وبعد وفاة يغمراسن سنة (681هـ/1282م) خلفه ابنه السلطان عثمان واستمر على نفس سياسة والده وقام بالتوسع على حساب إخضاع مدن جديدة لم تُخضع أيام السلطان يغمراسن[1]، كمدينة حصن تافر كينت، والمدية الساحلية سنة (688هـ/1289م) ومدينة برشك سنة (693هـ/1294م) حيث يقول عبد الرحمن ابن خلدون في هذا الصدد وفي كتابه العبر :"فانتظم بلاد زناتة الأوسط كلها"[2].

وانحصرت الدولة الزيانية في هذه المرحلة داخل أسوار تلمسان بسبب قيام المرينيين بغزو هذه الدولة وحصارهم لتلمسان مدة ثماني سنوات من (1298/698م إلى 706هـ/1307م)[3].

2/ مرحلة التوسع:

وتبدأ هذه المرحلة من نهاية الحصار المريني لتلمسان سنة (706هـ/1307م) إلى سقوط الدولة الزيانية بيد المرينيين سنة (737هـ/1338م)، وفي هذه المرحلة حكم تلمسان ثلاثة سلاطين وهم: السلطان محمد أبو زيان الذي استلم الحكم بعد وفاة والده السلطان عثمان سنة (703هـ/1304م) واستمر حتى سنة (707هـ/1308م)، وجاء بعده شقيقه السلطان أبو حمو موسى الأول حتى سنة (718هـ/1318م)، وخلفه ابنه السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن الأول حتى سنة (737هـ/1338م). حيث بدأت تلمسان ببسط نفوذها على المناطق التي خسرتها أثناء الحصار المريني[4]، فقام محمد أبو زيان بالاتفاق مع الأمير أبي ثابت المريني المحاصر لتلمسان، وتنازل لهم عن جميع الأعمال التي كان يوسف بن يعقوب قد استولى عليها.[5]

---

[1] - التنسي، المصدر السابق، ص:129.
[2] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 93.
[3] - مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، (ت ح): سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979، ص: 177، ينظر كذلك: التنسي، المصدر السابق، ص: 130.
[4] - علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972، ص: 389.
[5] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر ،ج7، المصدر السابق، ص: 97.

كما أعادت تلمسان سيطرتها على القبائل البربرية والعربية في المنطقة، والتي اغتصب منها أثناء الحصار المريني، فبدأوا بمغراوة سنة (706هـ/1307م) والتي وضعوا عليها المولى مسامح ليحكمها نيابة عن السلطان في تلمسان.[1]

وبعد وفاة السلطان محمد أبو زيان سنة (707هـ/ 1308م) استلم الحكم شقيقه السلطان أبو حمو وانتهج سياسة أخيه في إخضاع القبائل إلى تلمسان، فأخضع قبيلة توجين سنة (810هـ/1310م) واستولى على منطقة جبل الونشريس وحصن تافريكنت والتي أُخذا من تلمسان أثناء الحصار، ووضعت تلمسان على القبيلة يوسف بن حيون الهواري، مع أخذ الرهائن منها لضمان ولائها وطاعتها.[2]

كما استطاع السلطان أبو حمو الأول ضم مدينة الجزائر سنة (712هـ/1312م) بعد أن استسلم أميرها ابن علان والذي كان له الولاء للحفصيين.[3]

كما استمر ضغط تلمسان على المناطق الشرقية في عهد السلطان أبي تاشفين عبد الرحمان الأول حيث يقول عنه ابن خلدون أنه :"اعتمل في تزويد البعوث إلى قاصية الشرق والإلحاح بالغزو إلى بلاد الموحدين فغزاها بجيوشه "[4]، حيث قامت السلطة الزيانية ببناء الحصون والقلاع والقصور على الطريق نحو المناطق الشرقية باتجاه الدولة الحفصية ومنها: حصن بكر سنة (721هـ/1322م) وحصن تافريردكت سنة (726هـ/1327م)[5]

[1] - يحيى بن خلدون، ج1,المصدر السابق ، ص: 212، ينظر كذلك: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الثقافة، بيروت، ط4، 1980، ص: 158.
[2] - التنسي، المصدر السابق، ص: 136.
[3] - يحيى بن خلدون، ج1، المصدر السابق، ص: 213، ينظر كذلك: مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص: 409.
[4] - عبد الرحمن بن خلدون، العبر ، ج7، المصدر السابق، ص: 103.
[5] - أبي عبد الله الزركشي، المصدر السابق، ص: 68.

3/ مرحلة النهضة: وهذه المرحلة تنقسم إلى قسمين:

فالقسم الأول يمكن إدراجه في إعادة إحياء الدولة الزيانية على فترتين، فالأولى من (749هـ/1348م إلى 753هـ/1352م)[1] على يد الأميرين الشقيقين أبي سعيد وأبي ثابت بعد هزيمة السلطان أبي الحسن المريني في معركة القيروان سنة (749هـ/1348م) والتي لها خصوصية عن غيرها من المراحل الأولى، حيث تولى الحكم فيها شخصان في آن واحد، فأبي سعيد كان له إدارة الشؤون السياسية في تلمسان والدعوة له على المنابر، بينما الأمير أبو ثابت بيده الشؤون العسكرية وقيادة الجيش، ويبين لنا ابن خلدون وظيفة كل منهما فيقول:" وعقد لأخيه أبي ثابت الزعيم على ما وراء بابه من متون ملكها وعلى القبيل والحروب واقتصر هو على ألقاب الملك وأسمائه ".[2]

كما أنها تختص هذه المرحلة باستقلال تلمسان بشكل كامل عن نفوذ الدول المجاورة سياسيا، إذ كان السلطان أبو سعيد لا يلتزم بالولاء لأحد. لم تدم هاته الفترة طويلا وهذا بسبب قتل الأمير بن أبي سعيد وأبي ثابت أثناء دخول المرينيين لتلمسان وحكمهم المغرب الأوسط.[3]

أما الفترة الثانية في إعادة إحياء الدولة الزيانية سنة (760هـ/1359م) على يد الأمير أبي حمو موسى الثاني بمساعدة الدولة الحفصية والقبائل العربية والبربرية في المغرب الأدنى وشرق المغرب الأوسط، ويعود الفضل إلى هذا الأمير إلى بسط نفوذه وإخراج بني مرين من أمصار مملكته[4] ودخلت بعض المدن والقبائل تحت سيادة تلمسان طوعا لبيعة السلطان الجديد حيث يصف لنا يحيى ابن خلدون في كتابه بغية الرواد، القبائل التي انضمت إلى ولاءه ويقول :" وفد على بابه الكريم أهل ندرومة وأهل وجدة وأهل هنين ببيعاتهم... ووفود

[1] - عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 115.
[2] - المصدر نفسه، ج7، ص: 116، ينظركذلك: عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الزياني (حياته وآثاره)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1982، ص ص: 25-31.
[3] - المرجع نفسه، ص: 32.
[4] - بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التاريخ، (إش): هشام أبو رميلة، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1422هـ/2002م، ص: 73.

الهناء على بابه من العرب العامرية والمعقلية...ووصلت بيعات مستغانم وتغزعران والبطحاء من حواضر القطر ".[1]

أما القسم الثاني فيبرز لنا النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة الزيانية في عهد السلطان أبي حمو فبذل كل ما عليه من أجل جعل هذه الدولة مسارا للعلم والأدب والفن وترسيخ مبادئ المبادلات التجارية.[2]

4/ مرحلة الانحدار وسقوط الدولة الزيانية:

بلغت المرحلة الرابعة حوالي مائة وسبعين سنة، ما بين (791هـ/1389م إلى 692هـ/1555م) حيث امتازت بضعف السلطة الزيانية في تلمسان، وتقلص سيادتها عن مساحة كبيرة من المغرب الأوسط، وتبعية السلطاني الزياني للدول المجاورة من المرينية والحفصية وازدياد نفوذ القبائل العربية على تلمسان[3] والأراضي الزيانية.

رغم بذل بعض السلاطين في هذه المرحلة مجهودا كبيرا لإبعاد تلمسان عن نفوذ الدول المجاورة ومن بين هؤلاء السلاطين أبي مالك وأبي حمزة وأحمد العاقل، إلاّ أنّ الأطماع والانشقاقات العائلية كانت تُعد العدو الأكبر بحيث أضعفتهم الخلافات , ومكّنت الأعداء من السيطرة على مدينتهم، وفرض شروط الصلح على المدينة[4]، وهذا الضعف أثر خصوصا على فترة حكمهم فهناك من كان يحكم أياما أو شهورا ثم يستبدل بشخص آخر وهذا كما حدث مع السلطان أبي زيان الثالث الذي حكم لعدة أسابيع فقط، والسلطان أبي ثابت بن أبي تاشفين الثاني والذي حكم أربعين يوما، واستمرت الدولة الزيانية بالضعف وفقدان أراضيها وسلطتها شيئا فشيئا إلى أن سقطت على يد الوالي العثماني صالح الريس سنة (955هـ/1555م)[5].

[1] - يحيى بن خلدون، بغية الرواد، ج2، المصدر السابق، ص: 39.
[2] - مبارك محمد الميلي، ج2، المرجع السابق، ص ص: 476-477.
[3] - عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص ص: 105-109.
[4] - الزركشي، المصدر السابق، ص ص: 107-108.
[5] - عبد الرحمن الجيلالي، ج2,المرجع السابق، ص: 229.

ثانيا: سياسة حكم الأندلس

إذا أردنا أن نتحدث عن نظام حكم الأندلس خلال الفترة الزيانية فبدون شك لابد أن ندرج الدولة التي كانت سائدة وباسطة نفوذها في تلك الفترة ولعل الدارس والمتصفح لحضارة المغرب الإسلامي، وخاصة في النصف الأول من القرن السابع هجري يكون على علم ودراية بأن الدولة التي حكمت خلال هذا القرن هي دولة بني نصر (بني الأحمر) إلى أن سقطت زمن آخر سلاطينها وهو محمد أبو عبد الله وهذا في النصف الثاني من القرن التاسع هجري، فقد قسمنا سياسة حكمهم إلى ثلاثة مراحل ألا وهي:

1/ مرحلة النشأة:

بعدما كان العداء يدب بين محمد بن يوسف بن هود والتي كانت معظم الأندلس في قبضة يديه وهذا خلال النصف الأول من القرن السابع هجري، الثالث عشر ميلادي وبين محمد بن يوسف بن نصر للسيطرة على شرق الأندلس، إذ تصدى هذا الأخير بن هود وأظهر قوته وبسط نفوذه[1] فاهتم له أهل جيان وبايعوه سنة (629هـ/1232م) واتخذوا – غرناطة - مركزا لدولتهم وهذا سنة (635هـ/1238م)[2]، والتي كانت تمتد من نهر الواد الكبير* شمالا إلى البحر المتوسط جنوبا وتضم ثلاثة قطاعات: قطاع غرناطة ويشمل مدينة لوشة، و وادي آش** وقطاع مالقة يحتضن رندة*** والجزيرة الخضراء****، وجبل طارق*****، أما القطاع الثالث فهو قطاع ألمرية يضم برجة وبيرة .

---

[1] - عبد القادر بوحسون، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، (إ ش): لخضر عبدلي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008/2007، ص: 15.

[2] - لسان الدين ابن الخطيب، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980، ص: 33.

* - الواد الكبير وهو نهر كبير بإسبانيا، يسمى حاليا (غواد لكبيير)، ينظر: علي بن سالم الورداني، الرحلة الأندلسية، (ت ح): عبد الجبار الشريف، (م.و.ك)، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص: 56.

** - وادي آش وهو رصيف تتلاقى فيه طرق كثيرة مشيدة بين الجبال، ينظر: أحمد بن مهدي الغزّال، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، (ت ح): إسماعيل العربي، (د.م.ج)، الجزائر، 1984، ص: 193.

*** - رندة وهي إحدى معاقل الأندلس الممتنعة وقواعدها المرتفعة، ينظر: ابن سعيد الغرناطي، كتاب الجغرافيا، (ت ح): إسماعيل العربي، (د.م.ج)، الجزائر، ط2، 1982، ص: 257.

**** - الجزيرة الخضراء، من أحسن مدن الأندلس وأطيبها، وأجمعها لخيري البر و البحر، ينظر: المصدر نفسه، ص: 257.

***** - جبل طارق نسبة إلى طارق بن زياد والذي احتمى به و المسلمون وتحصنوا به (فتح الأندلس)، ينظر: حسين مؤنس، فجر الأندلس، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1985، ص: 69.

أما مدينة لورقة فلم تنضم إلى هاته القطاعات إلاّ بعد سنة (663هـ/1264-1265م) وبفضل حنكة ابن الأحمر* مؤسس دولة بنو نصر وللتغلب على العداءات النصرانية أعلن نفسه مطيعا لفرناندو الأول ملك قشتالة واضطر إلى تأييده في الاستيلاء على اشبيلية سنة (645هـ/1247م) وعندما مات فرناندو الأول خلفه ابنه ألفونصو العاشر واستمر ابن الأحمر في تأييده لحكم هذا الأخير وتقديم له الإتاوات بشرط استقلاله لجنوب الأندلس وانفراده بمملكته[1].

2/ مرحلة الاضطراب والاستنجاد:

لم تمر على مرحلة تثبيت أقدام ابن الأحمر في الأندلس وبسط نفوذه إلا سنوات قلائل فبدأ ناقوس الخطر يدق على هذه الدولة وهذا بفضل العداء والمؤامرات سواءا من الجيوش المعادية له أو إغارات النصارى على المدن والحصون التي استولى عليها، فعمد ابن الأحمر إلى إرسال الرسائل والوفود إلى أمراء المغرب يطلبون الغوث والنجدة[2]، فاتجهت الأنظار إلى قوة جديدة بدأت تظهر في الساحة المغربية وهم بنو مرين لإنقاذ ما تبقى من أرض الإسلام في الأندلس وهم ما عرفوا باسم "شيوخ الغزاة"، حيث بلغ عددهم خمسة آلاف مقاتل في الوقت الذي كان بني مرين في أمس الحاجة لهؤلاء المقاتلين لصد القوى المتنافسة معها كجيوش بني زيان[3] وعلى رأسها يغمراسن الذي رفض إقامة الصلح مع يعقوب بن عبد الحق حاكم دولة بني مرين، حيث قام حاكم بني الأحمر محمد الفقيه** بتسليم مدينتي رندة وطريف ليعقوب، ثم مدينة الجزيرة الخضراء سنة (674هـ/1275م).[4]

---

* - ابن الأحمر هو محمد بن يوسف بن أحمد بن خميس بن نصر بن قيس الخزرجي الأنصاري الملقب بالغالب بالله وكنيته أبو عبد الله، مؤسس دولة بني الأحمر، ينظر: ابن الخطيب، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، المصدر السابق ، ص:44، ينظر كذلك: ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج2، (ت ح): يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 2003، ص: 51.

[1] - عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، (ش ر): صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006، ص:234.

[2] - محمد عبد الله عنان، تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1970، ص: 47.

[3] - شهاب الدين المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، (ت ح): حسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، ص ص: 448-449، ينظر كذلك: علي ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص: 382.

** - إنه محمد الثاني الملقب بالفقيه، وهو محمد بن يوسف بن نصر, ثاني ملوك بني الأحمر بغرناطة، لمزيد من التفاصيل عن سيرته ينظر: ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1 , المصدر السابق ، ص ص: 556-566.

[4] - مؤلف مجهول الحلل الموشية، المصدر السابق، ص: 176.

فتعزز الاستقلال الغرناطي وأصبح في مأمن من الخطر النصراني بشكل مؤقت فكان للتواجد المريني صدى في جنوب الأندلس كجبل طارق والجزيرة الخضراء وطريف ورندة، واتخذوها معبر للتدخل وقت الجهاد[1] وهذا الاستنجاد كله كان شريطة على ابن الأحمر بالتنازل عن بعض الثغور والقواعد جنوبي الأندلس[2] , واتخذ يعقوب ابنه أبا زيان منديل المتوفي سنة (697هـ/1297م) على رأس أول حملاته الموجهة إلى الأندلس، مما جعل ابن هشام وزير ابن الأحمر على تقديم الجزيرة الخضراء كمكافأة , وهذا سنة (673هـ/1275م) للأمير أبي زيان ليمكث بها هو وجنوده خدمة للجهاد المريني في الأندلس[3].

3/ مرحلة الضعف والاضمحلال:

رغم فشل كل محاولات نصارى إسبانيا في السيطرة على مدن العدوة الأندلسية* , إلا أنه قام ألفونصو العاشر بإشعال الفتنة بين محمد الفقيه سلطان بني الأحمر ويوسف بن يعقوب سلطان بني مرين بإثارة شكوك الفقيه حول نية بني مرين تجاه الأندلس , ورغبتهم في السيطرة عليها متى حانت لهم الفرصة، وبالفعل نجح ألفونصو العاشر بالتآمر مع محمد الفقيه من أجل نزع مدينة طريف من أيدي بني مرين، حيث في سنة (691هـ/1291م) حاصر ألفونصو العاشر مدينة طريف بريا و بحريا لمدة خمسة أشهر حتى طلب أهل طريف الصلح . وبهذا سيطر ألفونصو العاشر على هذه المدينة وظهرت حيلته بامتناعه عن وعوده الكاذبة مع محمد الفقيه بتسليمه طريف بعد استيلائه عليها[4] , وبهذا سقطت أولى مدن العدوة الأندلسية في أيدي النصارى.

---

[1] - شهاب الدين المقري، ج6، المصدر السابق، ص: 119.

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 192.

[3] - عامر أحمد عبد الله حسن، دولة بني مرين (تاريخها وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا)(668-869هـ/1269-1465م)، رسالة ماجستير في التاريخ، (إ ش): عدنان ملحم، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1424هـ/2003م، ص:125.

* - العدوة الأندلسية وهو الطرف الساحلي الجنوبي للأندلس وتتكون من ثلاثة مدن: مدينة الجزيرة الخضراء و مدينة طريف ومدينة جبل طارق، ينظر: إبراهيم بن عطية الله بن هلال السلمي، العدوة الأندلسية منذ عصر ملوك الطوائف إلى سقوطها في أيدي الإسبان (422-867هـ/1030-1462م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، (إ ش): سعد بن عبد الله البشري، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1430هـ/2009م، ص: 22، ينظر كذلك: لسان الدين ابن الخطيب، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، (ت ح): محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص ص: 82-83، حيث يصف مدن العدوة الأندلسية بفاتحة الكتاب وبباب الوطن وبقاعدة الوصل بين الأندلس والمغرب.

[4] - إبراهيم بن عطية الله، المرجع السابق، ص ص: 235-236.

وفي عام (709هـ/1309م) اهتم فرناندو الرابع بضم مدينة جبل طارق إليه فعمل على شن حصار مشدد عليها دام ستة أشهر بريا و بحريا , وحقق نتيجته المتوخاة بضم كل من طريف وجبل طارق إلى حكم قشتالة[1] , وكل هذا السقوط المتوالي لمدن العدوة الأندلسية كان نتيجة الاضطراب الذي كان يسود كل من دولة بني مرين ودولة بني الأحمر، وبتفطن هاتين الدولتين للعداء الإسباني عليهما لضم باقي المدن الأندلسية إليه، عادت العلاقات الحميمة بين هاتين الدولتين لحماية ما تبقى من مدن إسلامية، فقام السلطان المريني أبو سعيد عثمان خليفة السلطان المتوفي محمد الفقيه بتعيين أخوه أبا البقاء على الجزيرة الخضراء حتى سنة (712هـ/1312م) , فتنازل أبو سعيد عن الجزيرة لبني الأحمر كونها في حالة استقرار ولتسوية النزاعات القائمة بين أسر بني مرين[2]. ومنذ ذلك الوقت أخذت الجزيرة الخضراء بتنافس النصارى عليها وهذا لضعف قوة المسلمين، بعدها أخذ المسلمون ينظرون إلى استرداد جبل طارق وفعلا أجبرت الحامية القشتالية بتسليم هذه المدينة وهذا بعد حصار طويل حتى سنة (733هـ/1332م)[3] , وبعدها أمر ألفونصو الحادي عشر بغزو مدينة الجزيرة الخضراء , وهذا بنداء الاستغاثة للحرب المقدسة ضد المسلمين فاستجاب له جموع من الأوربيين في مقدمتهم أمراء إنجلترا، وبعد حصار دام عشرين شهرا طلب أهل الجزيرة الخضراء الصلح مقابل أمان أهلها ومقاتليها، وبهذا سقطت المدينة بيد النصارى سنة (743هـ/1342م)[4].

فقد كانت كل من مدينتي الجزيرة الخضراء وجبل طارق بين أخذ ورد بين النصارى والمسلمين لم يسعفنا الحظ للتحدث عنها كثيرا لأننا نتحدث عن الجانب السياسي والعسكري بشكل مختصر. أما فيما يخص سقوط مدينة جبل طارق فقد وقع في زمن الاضطراب, والنزاع بين بني مرين وبني الأحمر منذ إعلان أهل جبل طارق تبعيتهم لبني مرين في عام (813هـ/1410م)[5]، فأصبح لهاتين الدولتين عدم تمكنهم من السيطرة على جبل طارق وتضاعفت جهود النصارى في استغلال الوضع السائد بينهما في عدة حملات لقبضة هذه

[1] - لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، المصدر السابق , ص: 339.
[2] - أبو العباس الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، (ت ح): جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص: 104.
[3] - لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة , ج1، المصدر السابق، ص: 535.
[4] - رشيد العفاقي، (جبل طارق في العصر الإسلامي مقصد العلماء والأدباء)، مجلة الفيصل، العدد: 314، الأردن، 2002، ص: 36.
[5] - شهاب الدين المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، ج1، (ت ح): مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري و آخرون، مطبعة لجنة التأليفية والترجمة والنشر، القاهرة، 1939، ص: 226.

المدينة , والسيطرة عليها كان آخرها سنة (867هـ/1462م) فسقط الجبل وكل مدن العدوة الأندلسية بيد النصارى وبدأت نهايات الوجود الإسلامي في الأندلس تزداد سنة بعد سنة بفعل الهجرات الأندلسية إلى بلاد المغرب الإسلامي[1] بسبب ضغوطات النصارى على من يدعي الإسلام وتهجيرهم وقتلهم وهذا في نهاية سنة (897هـ/1491م) أين استقل النصارى بكل مدن الأندلس وأصبحت السيطرة الكاملة لهم فلم يعد هنا مفر من الاستسلام حيث خرج فرديناند و إيزابيلا في هذه السنة وأعلن للحرب الصليبية التي مفادها القضاء على كل مسلم يقطن في الأندلس[2].

ثالثا: سياسة حكم السودان الغربي*

قبل الخوض في سياسة حكم السودان الغربي لابد من الإشارة إلى الممالك التي كانت تابعة لهذا الإقليم والتي كانت مستقلة عن بعضها البعض من ناحية التأسيس وهذا التأسيس لا يعد تأسيس المملكة بحد ذاتها وإنما تأسيسها على يد المسلمين، فمملكة غانا** تأسست على يد المرابطين سنة 1076م، ومملكة مالي*** تأسست على يد الزعيم سوندیا تاكيتا قائد شعب المانديغ في معركة كيرينا سنة 1235م[3]، أما مملكة سنغاي**** فيعود تأسيسها على يد دولة الأسيقيين معنى الأسيقيا وهو مغتصب العرش وهذا سنة 1464م.

ومن هنا سوف نعرج على سياسة حكم كل مملكة على حد سواء.

---

[1] - محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ص: 165.

[2] - أبو العباس الناصري، ج2، المصدر السابق، ص: 98، ينظر كذلك: عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 303.

* - السودان الغربي أو إفريقيا الغربية ,والتي تقع إلى جنوب من إفريقيا الغربية يحدها شرقا بحرية تشاد، وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا خليج غينيا وتضم ثلاثة مناطق وهي: غانا ومالي وسنغاي، ينظر: بودواية مبخوت، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه في التاريخ، (إ ش): عبد الحميد حاجيات، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص: 35.

** - تضم غانا مجالا جغرافيا واسعا يشمل غرب مالي وغينيا العليا وجنوب شرق موريتانيا وبعض شرق السنغال, وشمال معادن الذهب في بامبوك، ينظر: إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى شواطئها، (م.و.ك)، الجزائر، 1983، ص: 283.

*** - تمتد مالي على طول وادي النيل الأعلى في مسافة لا تقل عن ثلاث مائة فرسخ، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق بلاد البرنو وشمالا الصحراء الكبرى وجنوبا الغابات الإستوائية، وقد اشتملت على خمسة أقاليم كل منها مملكة مستقلة ثم اجتمعت كلها تحت ملك صاحب مالي، وتشير الدراسات التاريخية أن القبائل التي أسست إمبراطورية مالي تسمى المانديغ، ينظر: بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص: 42.

[3] - العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (ت ح): مصطفى أبو ضيف أحمد، الدار البيضاء، ط1، 1988، ص: 60.

**** - يعود أصل تسمية سنغاي إلى قبيلة كانت تقطن نهر النيجر إلى حدود الغابات الإستوائية في أولى سنوات الميلاد ثم أخذت تنتقل إلى الشمال نحو النيجر وامتدت حول نهر النيجر بحوالي 150 كلم في القرن السابع ميلاد وضمت أربعة مدن وهي: غاو، جني، تمبكتو، تكرور, ينظر: عبد القادر زبادية، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين (1493-1591م)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، د ت، ص ص: 99-110.

1/ سياسة حكم مملكة غانا:

بعدما سقطت مملكة غانا أو غانة نهائيا في أيدي المرابطين وهذا سنة 1076م ولت حكمها إلى قبائل صنهاجة, وتحول البلاط الزنجي إلى الحكم المركزي حيث يباشر الملك سلطته انطلاقا من العاصمة غانة "أكور" ثم انتقلت إلى "كومبي صالح"[1], يدير هذا الطاقم المركزي وزراء وموظفين ينوبون عنه في تسيير البلاد أغلبهم من المسلمين، حيث ساهم الإسلام بالدرجة الأولى في هذه المملكة بإيقاف التناحر القبلي بينهم، وبفضل الحنكة ساهم المسلمون بإدارة وزارة الخزانة الشيء الذي سمح لهم في تنظيم الأمور المالية على طريقة الشريعة الإسلامية خاصة ما يمس بالزكاة والأعشار وأخماس الغنائم والجزية.[2]

وورث الموحدون على المرابطين مملكة غانا حيث اهتموا بها اهتماما دينيا وسياسيا واقتصاديا وتجاريا، وركز الموحدون في الفترة الممتدة ما بين (1147م-1269م) على ضمان سير التجارة في الوقت الذي كانت دولة مالي تشهد ميلادها ,واهتموا بتلقين التقاليد العربية واللغة.[3]

2/ سياسة حكم مملكة مالي:

بعدما كانت ملل* أو لملم** تابعة إلى مملكة غانا، وبسبب الضغوطات المرابطية عليها خرجت عنهم أقوام تسيطر على المنطقة، وتسمى بالصوصو حيث عبر عنها ابن خلدون في كتابه العبر وقال :" وكانت تجاور غانة من جانب الشرق أمة أخرى فيما زعم النقالون تعرف بصوصو... ثم أمة تعرف بمالي ثم بعدها أمة تعرف بكوكو"[4] حيث تأسست هذه المملكة على يد قبائل الماندينغ وقضت على مملكة غانا بقيادة سوندياتاكيتا سنة 1235م[5]، وأدار سياسة حكمه على بناء العاصمة وهي "نياني"، كما قام بتقسيم المملكة إلى مقاطعات،

---

[1] - يحيى بوعزيز، تاريخ إفريقيا الشمالية من مطلع القرن 16 إلى مطلع القرن 20م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص: 22.
[2] - عبد العزيز بن عبد الله، مظاهر الحضارة المغربية، ج1، الدار البيضاء، 1958، ص: 107.
[3] - محمد العربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ج1، (إ ش): نقولا زيادة، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1982، ص: 44.
* - ملل يصفها البكري بأنها أهل مالي، ينظر: ابن عبد الله البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (المسالك والممالك)، (ت ح): دي سلان، 1965، ص: 178.
** - لملم يصفها الإدريسي بأن أهلها كفار مهملون يأكلون الناس، ينظر: الشريف الإدريسي، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، جزء من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، (ن ش): هنري بريس، مكتبة معهد الدروس العليا الإسلامية، 1957، ص: 94.
[4] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج6، المصدر السابق، ص: 412.
[5] - العمري، المصدر السابق، ص: 60.

وشجع على تطوير الصناعة والتجارة ,وتداول على الملك عدة سلاطين ينطوون من البيت الملكي عملوا على الحفاظ على النظام والأمن والتطور وتوطيد العلاقات مع الدول المجاورة وحتى بلاد الأندلس والمشرق العربي ,وهذا بفضل رحلات حج السلاطين وعملوا كذلك على توفير الأمن للقوافل التجارية مما جعل المملكة تهتم بالتجارة الخارجية، إلى أن ظهر من جديد عصر الصراع على السلطة وظاهرة الاستبداد في عصر السلطان منسا سليمان سمحت هذه الظروف إلى ظهور مملكة أخرى وهي سنغاي[1].

3/ سياسة حكم مملكة سنغاي:

كما أسلفنا الذكر أن مملكة سنغاي تأسست على يد دولة الأسيقيين ومعناهم مغتصبوا العرش وهذا سنة 1464م بوصول سن علي إلى الحكم حتى سنة 1493م, ثم خلفه ابنه سني يارا فحكم سنة فقط ثم ثار عليه محمد توري والذي يعد المؤسس الحقيقي لهذه المملكة الإسلامية[2]، حيث أقام دولته على سياسة حكيمة تتمثل في: تنظيم البلاد وتوسيعها وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة خاصة المغرب الأوسط والأقصى ,وحتى بلاد الأندلس وهذا فيما يخص التبادلات التجارية والصلات الثقافية والعلمية . حيث يعرف هذا العصر بالعصر الذهبي في تاريخ المنطقة[3]، ثم خلفه محمد الثاني وهذا بسبب تزمته على الحكم وتوالت على المملكة عدة سلاطين وملوك دبت خلال سقوط مهمة كل حاكم الفوضى والفساد، ضمت المملكة أربعة مدن اشتهرت برقيها وازدهارها في جميع المجالات وهم: غاو*، و جني**، و تمبكتو***، وتكرور****.

---

[1] - بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص ص: 44-47.

[2] - المرجع نفسه ، ص: 48.

[3] - أبو بكر إسماعيل ميغا، الحركة العلمية الثقافية الإسلامية في السودان الغربي من 400 إلى 1100هـ. في عهد الممالك الإسلامية غانة ومالي، د.ت، ص: 38.

* - غاو هي مقر إقامة سلطانها وهي مدينة قديمة تقع على ضفة نهر النيجر وتقع جنوب مدينة تادماكت بتسع مراحل، ينظر: ابن خلدون، العبر، ج1، المصدر السابق، ص:93، ينظر كذلك: الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص: 11.

** - جني أو جنة تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة تمبكتو، اختلف المؤرخون في تاريخ تأسيسها، وهي مدينة شاسعة كان عدد قراها في القرن 10هـ حوالي 7077 قرية، ينظر: الهادي مبروك، مملكة مالي الإسلامية، ط2، 1999، ص:45، ينظر كذلك: عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، (ت ح): هوداس، 1964، ص: 13.

*** - تمبكتو وهو مكان على بعد قليل من نهر النيجر إلى الشمال تأسست أواخر القرن السادس هجري وأعيد بنائها في القرن الثاني عشر وهو مكان كان يرتاده الطوارق في فصل الجفاف لتوفر المياه فيه، ويروى أن امرأة تدعى بوكتو تركها الطوارق لحراسة البئر ومن ثم أصبحت المنطقة تسمى تيمبكتو أي مكان بوكتو، ويبعد أحد أسواقها عن مدينة عين صالح الجزائرية بـ: 1200 كلم، ينظر: نعيم قداح، حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقيا الغربية، سوريا، 1965، ص:75،

Voir : Charles Brosselard, Tlemcen et tombouctou, Extruit de l'akhbar, 1861, Alger, P :21.

رابعا: العلاقة السياسية بين تلمسان والأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية

لقد ارتأت العلاقات السياسية بين تلمسان والأندلس و السودان الغربي في عهد الدولة الزيانية، وبلغت ذروتها في الحياة الديبلوماسية بين هذه الدول ,الشيء الذي وطد العلاقات الأخرى سواءا التجارية أو الاجتماعية أو الدينية، وسوف نعرج على العلاقات بين تلمسان والأندلس ثم نتطرق إلى علاقاتهم مع السودان الغربي، إذ أن علاقة تلمسان بالأندلس كانت قائمة بالدرجة الأولى مع غرناطة في عهد ملوك بني نصر وعهد تأسيس الدولة الزيانية، إذ كان لهم تطور في المجال السياسي، وتحالفهم في مناسبات عديدة[1] لأن الدولتين عرفتا عدم الاستقرار السياسي لذا لجأتا إلى الاستنجاد المتبادل بينهما[2], وهذا ما نلمسه في أن أبو حمو موسى كان يتبرع في كل سنة على أهل الأندلس بالمال والخيل والزرع، وهذا للجهاد في سبيل الله ضد النصارى المتهجمين على الأندلس لاسترداد ما أخذه منه الفاتحون الأوائل, وهناك رسالتين تثبت ذلك ,فالأولى وردت من طرف محمد الغني بالله سلطان بني نصر بيد وزيره لسان الدين ابن الخطيب سنة (767هـ/1366م)[3] إلى أبي حمو موسى الثاني سلطان بني زيان ,والثانية رسالة شكر إلى ما قدمه السلطان في تمويل الجيش[4]. كما لجأت الدولة الزيانية إلى إبعاد المعارضين لها في الحكم إلى بلاد الأندلس، وكذلك استنجد حكام بني نصر إلى حكام الدولة الزيانية ,وهذا خوفا من أطماع الدولة المرينية في بلاد الأندلس.[5]

أما ما حملته في طياتها العلاقات السياسية بين السودان الغربي والدولة الزيانية والأندلس وفي ظل تأثر السودان الغربي بالحضارة الإسلامية والعربية والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف كان له الأثر البارز على مجالاتهم السياسية[6].

**** - تكرور هي مدينة في بلاد السودان عظيمة مشهورة أكبر من مدينة سلاتشتهر بتجارة التبر و الرقيق، من مدينة سلا و تكرور إلى مدينة سجلماسة أربعون يوما وأقرب بلاد إليها بلاد لمتونة الصحراء، ينظر: محمد الحميري، الروض المعطار في أخبار الأقطار، (ت ح): إحسان عباس، ط1، 1975، ص: 134.

[1] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 302.

[2] - المصدر نفسه، ص: 304.

[3] - يحيى بن خلدون،بغية الرواد, ج2، المصدر السابق، ص ص: 170-174، حيث وردت في هذه الصفحات كل من الرسالتين.

[4] - المصدر نفسه، ج2، ص ص: 170-174.

[5] - بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص ص: 121-123.

[6] - خير الدين شترة، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني المصلح الثائر وفكره الإسلامي في توات والسودان الغربي، الجامعة الإفريقية، الجزائر، (د ت)، ص: 344.

ففي بادئ الأمر أي زمن الفتوحات الإفريقية كانت تعيش بلاد الأندلس حالة اضطراب وهلع من قبل دول المغرب الإسلامي . في حين غرست السلطة المرابطية مبادئ الإسلام والتسامح والقضاء على العنصرية. إلى أن وجدت الدولة الزيانية كل الظروف مهيئة من أجل توطيد العلاقات السياسية وجعلها همزة الوصل بين الأندلس وبلاد السودان الغربي والسير بمقوماتها السامية في تطوير شعوب الإقليم , وهذه العلاقات سمحت للحكام في تعبيد طريق الأمن والاستقرار في مرور القوافل التجارية , وتشجيع تجارة الصادرات والواردات بين هذه الدول[1].

[1] - دونالد ويدنر، تاريخ إفريقيا (جنوب الصحراء)، (ت ر): راشد البراوي، دار الجيل للطباعة، الفحالة، دار المعارف، لبنان، 1962، ص: 46.

الفصل الأول: التجارة بين الأندلس والسودان الغربي ودور دولة بني زيان فيها.

- ✓ **المبحث الأول: نظام المسالك التجارية والأسواق بين الأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية.**

المطلب الأول: نظام الطرق البرية.

المطلب الثاني: نظام الطرق البحرية والمراسي.

المطلب الثالث: نظام الأسواق ودور الفنادق في تنظيم الحركة التجارية .

- ✓ **المبحث الثاني: نظام المبادلات التجارية.**

المطلب الأول: نظام الصادرات .

المطلب الثاني: نظام الواردات .

مع بداية النصف الأول من القرن السابع هجري / الثالث عشر ميلادي بدأت الدولة الزيانية توسع علاقاتها التجارية مع بلاد العدوة الأندلسية والسودان الغربي، إذ كان لابد من فتح مجال سواءا بريا أو بحريا من أجل النهوض بتحسين المبادلات وتطويرها رغم العراقيل التي كانت تواجهها في طريقها . ومن هنا سوف نتطرق إلى المسالك التجارية ونظام الأسواق بين هذه الدول ثم نعرج على المبادلات التجارية .

المبحث الأول: نظام المسالك التجارية والأسواق بين الأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية.

من أجل دراسة المسالك التجارية في عهد الدولة الزيانية لابد من التطرق إلى الطرق التي كان يستعملها التجار سواءًا البرية أو البحرية .

المطلب الأول: الطرق البرية ونظامها.

إذا أردنا الحديث عن الطرق البرية فلابد أن نركز على الطرق التي تربط تلمسان ببلاد السودان الغربي **(ينظر الملحق رقم 01)**، حيث حدد أصحاب القوافل في رحلاتهم الطريق الذي سيوصلهم إلى هذه البلاد الأخيرة مدة لا تزيد عن شهرين[1] ,ولابد للقافلة أن تأخذ معها دليلا حتى تصل إلى المدينة المقصودة وهو ما نجده يسمى عند الرحالة ابن بطوطة بالتكشيف[2], يحمله الرئيس أو المفوض بالرحلة، حيث يختار الطريق الذي يتوفر فيه الآبار على مسافات متقاربة من يومين إلى ثلاثة أيام سيرا[3]، فإذا أردنا أن نعرف كم تستغرق القافلة من كيلومتر في اليوم فلابد من معرفة متوسط سرعة القافلة في الصحراء، حيث أنها تمشي ما بين ثلاثة إلى أربعة كيلومترات في الساعة الواحدة، علما أن القافلة تسير خمسة وثلاثين إلى أربعين كيلومتر، أي عشر ساعات في اليوم، ويمكنها أن تصل حتى خمسين كيلومتر في اليوم وهذا حسب قدرة الماشين على الأقدام مع القافلة[4]، فإذا تحدثنا عن القافلة فبطبيعة الحال أنها تسير بوسائل نقل وهذه الوسائل توجد على نوعين إما

[1] - هذه المدة تدوم شهرين بعد توقفهم للراحة أو الأكل أو البيع أو الشراء أثناء مرورهم بالأسواق في طريقهم، ينظر:
Voir : Lessard (Jean michel), Sidjilmassa, dans Hesperis Tamuda, (vol) : 5, 1969, P : 14

[2] - محمد ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني، لبنان، (د.ت)، ص: 441.

[3] - المصدر نفسه، ص: 455.

[4] - Golinho victorino Magalahes, L'economie de l'empire portugais aux 7 siècles, Paris, 1969, P : 114.

خارجية أي للمسافات الطويلة . كما هو الحال بين تلمسان وبلاد السودان، فذكرنا خارجية لأن القافلة تسير خارج بلادها، ولابد لها من استعمال دابة لها القدرة على السير في الصحراء ألا وهو الجمل، فكانت تصل حتى بلاد جني وغاو[1]، ولما يتصف به الجمل كونه يروي عطشه من لبن نوقه أو تخزين الماء في حدبته لمدة أطول ويتغذى من نفسه حيث التجارب التي وقعت عليه رأت أن الجمل السمين يحمل أثقالا لمدة خمسة أيام دون أن يأكل، فإنه يستهلك شحم سمنه، وبعد خمسة أيام أخرى يستهلك شحم بطنه، وبعد خمسة أيام يستهلك شحم أفخاذه، وبهذا لا يستطيع المقاومة وحمل المتاع لمدة أطول[2]، أما النوع الثاني من وسائل النقل هي ما تسير داخل القرى والمدن القريبة من بعضها البعض، فقسمناها إلى ثلاثة وسائل:

فالأولى بالحمير حيث كانت تستعمل للنقل القريب بين القرية والأخرى، والثانية بالثيران وكانت تستعمل للمسافات القصيرة، كما أن انتشارها كان قليلا إذا قارناها بالحمير، أما الثالثة فكانت على ظهور العبيد لأنها تستعمل كوسيلة لنقل البضائع والحراسة والأمان من قطاع الطرق في آن واحد , هذا ما نجده عند سكان الغابات الذين يفدون على أسواق سنغاي الجنوبية[3]، وهذا ما يبين نظام الطرق البرية، أما الآن سوف نتطرق إلى المحطات والطرق التي كانوا يسلكونها حيث تعتبر تلمسان محطة بين البر والبحر أي من القوافل الآتية من السودان الغربي إلى الأندلس، فقد قسمنا المسالك التي تمر عليها القوافل بين تلمسان والسودان الغربي إلى ثلاثة مراحل:

فالمرحلة الأولى تبدأ من تلمسان وصولا إلى سجلماسة* مرورا بوجدة** ليصل إلى منطقة تازة عبر تاوريرت وجرسيف إلى فاس، ثم يقطع بعض المدن في الجنوب ومنها تادلا، وأغمات وريكة*** ودرعة****، وهناك طريق آخر للوصول إلى سجلماسة بعد

---

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 196.

[2] - Golinho, op.cit, P : 115.

[3] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 197.

* - سجلماسة مدينة تجارية تبعد عن تلمسان بحوالي عشرة مراحل، تقع جنوب المغرب الأقصى، ينظر: ابن عبد الله البكري ، المصدر السابق، ص:88، ينظر كذلك:أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج5، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، القاهرة، 1915،ص: 164.

** - مدينة وجدة تقع بين تلمسان وفاس، أغلب سكانها تجار وتبعد عن تلمسان بحوالي ثلاثة مراحل، ينظر: البكري، المصدر السابق، ص: 88.

*** - تبعد أغمات عن ريكة ثمانية أميال فالأولى لأهل المنطقة والثانية للتجار، ينظر: البكري، المصدر نفسه، ص:153، ينظر كذلك: القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص:171، حيث يذكر أنهما مدينة واحدة، كانت قاعدة ملك يوسف بن تاشفين، قبل بناء مراكش.

**** - درعة منطقة تمتد جنوب الأطلس الصغير على طول 250 ميلا، على الطريق المار بين فاس وتمبكتو، ينظر:
. voir : Léon L'africain, description de l'afrique, T.2, Paris, Nouvelle édition, 1956, P : 421

المرور بوجدة ثم جبل تامريت والتي تبعد عن تلمسان مسيرة يومين، ثم يقطع وادي غير (الساورة حاليا) وتبلغ هذه المدة حوالي خمسة عشرة يوما، وغالب الأحيان نجد الطريق الأول أكثر آمانا[1].

وهناك طريق يربط بين تلمسان وتوات* وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة فروع: فالأول يشق النعامة وتيوت ومغرار المزدوجة و غوبرات وأولاد سيدي عيسى، ثم توات، ومدة مسيرته أربعة وعشرين يوما، والثاني يسير إلى سبدو، ويعبر عسلة وبوسمغون إلى تيميمون ومدة مسيرته تسعة عشرة يوما، أما الثالث فمسيرته عشرين يوما وصولا إلى تيميمون بعد أن يعبر منطقة أولاد سيدي الشيخ، ثم جبال القصور والعمور، كما أن القوافل كانت تسلك طريقا مباشرا يربط بين تلمسان وعين صالح طوله 1280 كلم، مدة مسيرته اثنين وثلاثون يوما.[2]

أما المرحلة الثانية في هذه الرحلة نحو بلاد السودان الغربي تبدأ من الطرق التي تربط سجلماسة وتوات وعين صالح مرورا بمدينة تغازى** إلى أن تصل إيوالاتن*** وهي بداية بلاد السودان الغربي، ومدة مسيرتها خمسة وثلاثين يوما، وهناك طريق آخر يربط سجلماسة بتابلبالت الواقعة على بعد ثلاث مراحل**** جنوبا[3]، وهناك عدة طرق تربط بين سجلماسة وإيوالاتن وهذا خاصة في القرن الثامن هجري, الرابع عشر ميلادي وصولا إلى تمبكتو[4].

---

[1] - الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص: 56.

* - تبعد مدينة توات عن العاصمة الجزائرية بحوالي 1500 كلم وهي تقع حاليا ضمن امتداد أدرار- تيميمون – عين الصالح، ينظر: فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين 18 و 19م، الجزائر، 1984، ص ص: 1-2.

[2] - لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن 7 إلى 10هـ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2011، ص:47، ينظر كذلك: Voir : charles Brosselard, op.cit, P : 18.

** - تقع تغازى جنوب سجلماسة بحوالي خمسة وعشرين يوما، وتسمى مدينة الملح لأنه كان يشكل مادة لبناء المنازل بها، ينظر: ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 441.

*** - تقع إيوالاتن شمال غانة، وتبعد عن سجلماسة مسيرة شهرين، ينظر: المصدر نفسه، ص: 442، ينظر كذلك: Voir : L'eon l'africain, op.cit, P : 464. ، حيث يقول عنها أنها تبعد عن تمبكتو غربا بحوالي 450 كلم، وعن المحيط الأطلسي شرقا بحوالي 900 كلم، وكانت سوقا يقصده التجار المغاربة.

**** - مراحل مفادها مرحلة، والمرحلة المنزلة يرتحل منها وما بين المنزلتين مرحلة، ينظر: أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد: 7,ج14، ، مطبعة بولاق، مصر، 1300هـ ، ص: 297.

[3] - عبد الرحمن ابن خلدون،العبر ,ج7، المصدر السابق، ص: 119.

[4] - لمزيد من معرفة هذه الطرق بالتفصيل ينظر: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 48.

أما فيما يخص المرحلة الثالثة فتشمل الطرق والقوافل التي تسير داخل مدن السودان الغربي من إيوالاتن إلى غانة في مسيرة مدتها تتراوح خمسة عشرة يوما، ثم تتوجه من غانة إلى مالي ويتفرع إلى طريق آخر من غانة إلى أودغست* في الشمال الغربي، ثم يتجه إلى مالي جنوبا[1]، كما نجد هناك طريق يربط مدينة تمبكتو بمالي وطريق آخر يربطها بغاو[2].

كما لا تفوتنا الفرصة أن الطرق البرية لم تكن بين تلمسان والسودان الغربي فقط بل كانت بين تلمسان وجيرانها وكانت كذلك طرق برية في المدن الأندلسية تخص المعاملات التجارية . لكن نحن في مذكرتنا لا نركز على المعاملات الداخلية بل التجارة الخارجية والتي تربط بين الأندلس والسودان الغربي , ودور دولة بني زيان في ازدهار هذا النشاط التجاري.

المطلب الثاني: نظام الطرق البحرية والمراسي.

إذا أردنا أن نتحدث عن نظام الطرق البحرية خاصة بين تلمسان والأندلس في عهد الدولة الزيانية ودولة بني نصر, فلابد من ذكر أهم المراسي التي كانت تستغلها هاته الدولتين في معاملاتها التجارية، فقد نجد أهم خط لهذه الأخيرة هو ألميرية**- هنين*** وهذا لقرب وتقابل كل من المرسيين[3].كما أن الأندلس تتعامل بشكل كبير مع ميناء تنس**** حيث كان التجار يفيدون إليه بمراكبهم , ثم ينتقلون من هذا الميناء إلى موانئ أخرى تكون

* - أودغست واحة تقع على بعد إحدى وخمسين مرحلة جنوب سجلماسة، ينظر: البكري، المصدر السابق، ص: 159, أما ياقوت الحموي فيجعل موقعها على مسيرة شهرين من سجلماسة عن طريق السوس الأقصى، ينظر: ياقوت الحموي، كتاب معجم البلدان، المجلد1، ج1، طهران، 1965، ص:400، ويرى الشريف الإدريسي أنها تبعد بـ :اثنتي عشر مرحلة شمال غرب غانة، ينظر: الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص: 19.

[1] - محمد ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 443.

[2] - المصدر نفسه، ص: 452.

** - ميناء ألميرية يقع على الساحل الجنوبي الشرقي للأندلس، ويقع ما بين جبل القصبة شمالا وساحل البحر الأبيض المتوسط جنوبا، وهو من أهم المراكز التجارية البحرية، حيث كانت المنفذ الوحيد للدخول والخروج من وإلى الأندلس، ينظر: المقري، نفح الطيب ,ج1، المصدر السابق، ص: 141، ينظر كذلك: محمد عبد الله حماد، التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية(ندوة الأندلس)، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1996، ص: 154.

*** - يبعد ميناء هنين عن تلمسان باثنتي عشر مرحلة، وهو ميناء يمول مدينة ندرومة، ثم أصبح مركزا لبناء السفن وميناء في نفس الوقت، ينظر: البكري، المصدر السابق، ص:80، ينظر كذلك: الإدريسي، المصدر السابق، ص:112.

[3] - القلقشندي، ج5،المصدر السابق، ص:145.

**** - يبعد ميناء تنس عن وهران بحوالي 204 ميلا، يستقبل السفن المغربية والأندلسية والأوربية، ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص ص:57-58.

متقاربة بين العدوة الأندلسية والعدوة المغربية التابعة لموانئ بني زيان[1]، كما استعمل تجار بنو نصر ميناء وهران والمرسى الكبير* وهذا للتواصل مع بني زيان في مبادلاتهم التجارية وهذا منذ القرن 7هـ , الثالث عشر ميلادي، ومن ميناء ألميرية تتوزع خطوط أخرى أقل أهمية تجاه ميناء المنكب**، ومالقة*** نحو الموانئ التابعة لدولة بني زيان[2] كميناء أرشكول****.

وتمدنا هذه الموانئ والمراسي إلى نظام الطرق البحرية خاصة في عهد الدولة الزيانية فإذا أردنا أن ننقل الصورة المباشرة عن ميناء تنس في تلك الفترة ,فإنه يعد من أهم موانئ بني زيان وهذا للحركة غير المنقطعة التي كانت تسوده وصولا إلى موانئ الأندلس،والذي يعد مركزا تجاريا حساسا للمبادلات بين السودان الغربي والأندلس **(ينظر إلى الملحق رقم 02)**، حيث فيه يلتقي تجار المنطقتين ويتبادلون فيه السلع والبضائع حسب إنتاج كل بلد وهذه المعاملات كانت تتم وفق معيارين أساسيين إما بالمقايضة وإما بالنقود[3].

أما إذا نظرنا إلى مينائي وهران والمرسى الكبير, فنجد الأول والذي أسسه التجار الأندلسيون سنة (290هـ/903م)، حيث يصفه الإدريسي بأنه لم يشهد تطورا كبيرا، وهذا لعدم توفر الشروط الضرورية لحمايته من الرياح، مما جعل المرسى الكبير يتصدر هذه التعاملات التجارية وكونه يبعد عن ميناء وهران بميلين فقط[4]، والذي يعد متوفر على ضروريات إرساء السفن حتى الكبيرة منها، حيث اهتم التجار بهذا الميناء كونه إذا تصادفوا

---

[1] - أبي القاسم ابن حوقل النصيبي، كتاب صورة الأرض، ج1، دار صادر، بيروت، ط2، 1938، ص:77.

* - يبعد ميناء المرسى الكبير على بعد ميلين من وهران ويتكاملان كل من ميناء وهران والمرسى الكبير, حيث الأول يتوفر على المياه التي يحتاجها المسافرون والثاني يوجد به ما يتطلبه إرساء السفن، ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص:57، ينظر كذلك: البكري، المصدر السابق، ص:70.

** - يقع ميناء المنكب بين ألميرية ومالقة، وقد اشتهر بصيد السمك، يحاذيه دار لصناعة السفن، ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص:291، ينظر كذلك: القلقشندي، ج5 ، المصدر السابق، ص:218.

*** - يقع ميناء مالقة إلى الغرب من ميناء ألميرية، حيث تقع المدينة بين إشبيلية شرقا وغرناطة غربا وهو إحدى أهم قواعد الأندلس البحري، ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص:219.

[2] - بن مصطفى إدريس، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية، رسالة ماجستير في التاريخ، (إش): مبخوت بودواية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006، ص:85.

**** - يقع ميناء أرشكول أو رشقون حاليا على بعد 34 ميل عن تلمسان، يقع في إحدى منعرجات وادي تافنة، لعب دورا كبيرا في المبادلات التجارية، رغم تخريبه لعدة مرات، ينظر: حسن الوزان، وصف إفريقيا ،ج2 ، (ت ح): محمد حجي و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ص:16، ينظر كذلك: البكري، المصدر السابق، ص:78.

[3] - حبيب الجنعاني، التجارة في المغرب الإسلامي خلال القرن 3هـ وأثرها في التجارة العالمية، محاضرات الملتقى العاشر للفكر الإسلامي بعنابة، المجلد2، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1976، ص:151.

[4] - الإدريسي، المصدر السابق، ص:57.

مع رداءة الأحوال الجوية يتركون سفنهم في المرسى ,ويحولون بضائعهم عبر زوارق صغيرة إلى أسواق ومخازن المدينة، وهذا ما نجد كل من الإدريسي والبكري يصف مدينة وهران بكثرة السلع في أسواقها مما جعلها تكون نواة ازدهار تجارتها[1]، وكذا نجد ليون الإفريقي يصفه بأنه الوحيد في العالم من حيث توفير ظروف الحماية للسفن، حيث تستطيع مئات السفن الاحتماء به في الظروف الطبيعية القاسية كالرياح والأمطار[2]. فإذا ذكرنا هاذين الميناءين فبطبيعة الحال كانا لهما دور فعال في المبادلات التجارية بين تلمسان والأندلس وحتى البضائع والسلع الآتية من بلاد السودان الغربي.

وأما إذا أردنا أن نعرف نظام الطرق البحرية في ميناء هنين فإنه يعرف بصغر مساحته، لكنه أدى دوره المنوط به في المبادلات التجارية بين تلمسان والأندلس , وبهذا عرفت تلمسان دورا فعالا في ربط علاقاتها التجارية مع الأندلس والسودان الغربي.[3]

كما أدى ميناء أرشكون دوره المنوط به في ربط العلاقات التجارية بين تلمسان والأندلس وهذا من خلال عملية الانتقال بين القطرين، كذلك في إطار المبادلات التجارية بين الأندلس والسودان الغربي حيث عملت تلمسان همزة الوصل بين هاتين الدولتين.[4]

أما إذا تحدثنا عن موانئ الأندلس، فكان لها الدور الكبير في المعاملات التجارية، إذ كان ميناء ألميرية من أعظم الموانئ الأندلسية كما وصفه القلقشندي[5]، في حين يرى كل من المقري والإدريسي أن مدينة ألميرية كانت أهم المراكز التجارية البحرية بفضل مينائها، حيث كان يقصدها التجار من مختلف الأقطار والجهات مما جعل أهلها أكثر ثراءا خاصة في عهد بني نصر (بني الأحمر)[6]، وهذا بعد سقوط كل من مالقة سنة (892هـ/1487م)

[1] - الإدريسي، المصدر السابق، ص:58، ينظر كذلك: البكري، المصدر السابق، ص:70.

[2] - L'eon L'africain, op.cit, T 2, P :342.

[3] - عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص:112.

[4] - البكري، المصدر السابق، ص:78.

[5] - القلقشندي، ج5، المصدر السابق، ص:216.

[6] - المقري، ج1،المصدر السابق، ص:141، ينظر كذلك: الإدريسي، المصدر السابق، ص:300.

والمنكب سنة (894هـ/1489م)، مما جعل الإمدادات التجارية تعبر هذا الميناء وجعله المنفذ الوحيد بين تلمسان والأندلس[1].

في حين نجد ميناء مالقة والذي أدى دوره هو كذلك في ربط العلاقات التجارية المتينة بين الأندلس وتلمسان وصولا هذه المبادلات إلى أرض بلاد السودان الغربي, وهذا حتى سنة (892هـ/1487م). بعد سقوطها بين أيدي النصارى ومن هنا أصبحت العلاقات التجارية على غير سابقتها ,وهذا نظرا للعداء للمسلمين، أما ميناء المنكب فهو بدوره كمثيله من الموانئ في تمتين العلاقات التجارية بين هذه الأقطار التي نهتم بدراستها.[2]

المطلب الثالث: نظام الأسواق ودور الفنادق في تنظيم الحركة التجارية.

للحديث عن نظام الأسواق* في عهد الدولة الزيانية بين الأندلس والسودان الغربي , والتي كانت تقام أين توجد التجمعات السكنية، ولعل موقع تلمسان الإستراتيجي جعلها تتحكم في التجارة** الخارجية، حيث كانت هذه الأسواق تخضع لتنظيمات، ويعود هذا التنظيم إلى نوعية هذه الأسواق، وتميزت كل صنعة أو سلعة أو تجارة بسوق مفردة بها[3] وتنوعت هذه التجارة بتنوع الأسواق وطبيعة البضائع المعروضة[4]، حيث أدرجنا هذه الأسواق إلى أسواق مؤقتة وأخرى دائمة .

[1] - عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة ألميرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1982، ص:105.

[2] - محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، (ت ق) و (ت ع): المهدي بوعبدلي، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979، ص:25.

* - عرف ابن خلدون السوق وقال فيه :" اعلم أن الأسواق كلها تشمل على حاجيات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناهما... ومنها الحاجي والكمالي..."، ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، (ت ح): سهيل زكار,دار الفكرللطباعة والنشر ، بيروت، 2007 ، ص: 367.

** - حسب تعريف ابن خلدون للتجارة فهي محاولة الكسب بتنمية الماء , شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياما كانت السلعة وذلك القدر النامي يسمى ربحا، ينظر: المصدر نفسه، ص: 399.

[3] - العربي سعيدي، (تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن 13 إلى 16م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 3، جوان 2011، منشورات مخبر الجزائر، سيدي بلعباس،2011, ص: 226.

[4] - بوزيان الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، (د.م.ج)، الجزائر، 1993، ص: 215.

1/ الأسواق المؤقتة:

فطبيعة هذه الأسواق وحسب تسميتها فإنها تحمل طابع مؤقت أي خلال أيام محددة من الأسبوع أو الشهر أو السنة، حيث اهتمت تلمسان بهذه الأسواق . والتي كانت تقام فيما عرف عندهم بالقيسارية أو القيصرية **(ينظر للملحق رقم 03)**، وهي عبارة عن مجموعة من البنايات على شكل رواق يحتوي محلات وورشات ومخازن ومساكن أحيانا يأوي إليها التجار الغرباء[1]،حيث كان يتم عقد الاتفاقيات بينهم، ونأخذ على سبيل المثال القيسريات التي أقامها أبو حمو موسى الأول على مساحة كبيرة لتكون السوق الرئيسية للمدينة، حيث علت أسوارها رايات الدول المتعاملة مع الدولة الزيانية تجاريا كالأندلس والسودان الغربي . حيث كان تجارها يفدون إليها من أجل شراء مادة التبر الآتية من السودان الغربي[2].

لم تختلف أسواق الأندلس عن أسواق تلمسان من الناحية التنظيمية , حيث كانت تساهم بحد كبير في المبادلات التجارية، فالسوق كان يسمى باليوم الذي يقع فيه أو نوعية البضائع التي تباع فيه[3]، حيث كانت كل سوق من الأسواق تضم عدة متاجر تتاجر في سلعة واحدة، كما تميزت هذه الأسواق بالآداب والمحافظة على النظام العام، بحيث نجد عدم جواز اختلاط الرجال بالنساء في أماكن البيع داخل الأسواق[4]، كما نجد أن أسواق بلاد السودان الغربي تتميز بالطابع التنظيمي لكل سوق . فنجد الأسواق المحلية والتي يرتادها سكان القرية أو المدينة , وهي أسواق أسبوعية يكثر فيها المشترين كونها ليست دائمة، وهناك أسواق جهوية وتوجد في المناطق أو المراكز الحكومية في الأقاليم وتمارس فيها تجارة المبادلات بين المنتجات الجهوية والمحلية والخارجية.[5]

---

[1] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوربا في الفترة (ق7-10هـ/13-16م)، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي، (إش): مبحوث بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص: 195.

[2] - المرجع نفسه , ص : 196 .

[3] - شمس الدين المقديسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن، 1906، ص: 225.

[4] - الطرطوسي، الحوادث والبدع، (ت ح): محمد الطالبي، د.ت، ص: 41.

[5] - الحسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص: 24.

كما نجد ببلاد السودان الغربي أسواق أخرى وتسمى الأسواق الكبرى أغلبها يقع في شمال البلاد وهذا لتقليل المسافة بين التجار الوافدين من تلمسان والأندلس كانت تتميز بالطابع الاستيرادي والتصديري إلى تلك الدول السالفة الذكر، حيث يحصل فيها عقد الصفقات الكبيرة بين التجار الموسورين، وتوجد هذه الأسواق على أيام الأساقي تلك التي توجد في كل من تمبكتو – جني – الآتا – غاووكوكيا.[1]

2/ الأسواق الدائمة:

من خلال ما أفادنا به يحيى بن خلدون في كتابه بغية الرواد أن تلمسان في العهد الزياني كانت تزخر بالأسواق اليومية، والتي كانت منتشرة في كل المدن، ويصف لنا على سبيل المثال سوق أغادير بتلمسان والتي كانت تباع فيه مختلف السلع والبضائع يوميا وهناك سوق آخر يدعى بسوق الجلد[2]، كما نجد هناك قيصريات والتي تحدثنا عنها سالفا في الأسواق المؤقتة، كانت تمتاز كذلك بالأسواق الدائمة أو اليومية، حيث كانت تعرض فيها البضائع لغرض البيع أو المقايضة , ومن بين هذه الأسواق سوق العطارين والعشابين وسوق الصاغة وسوق الحدادة، وسوق النجارة وسوق الصوف والكتب وغيرها من الأسواق حسب نوعية البضائع.[3]

وعملت الدولة الزيانية على تنظيم أسواقها وفق معيارين أساسيين: أولهم تعيين المحتسبين*، والآخر هو توفير الأمن والحماية في هذه الأسواق.

فبخصوص تعيين المحتسبين قد حرص سلاطين بنو زيان على هذا المعيار، فكُلف المحتسب بالسهر على تنظيم الأسواق من خلال مراقبة السلع المعروضة في الأسواق ومدى سلامتها والتصدي لكل أنواع الغش و التدليس في المبيع أو ثمنه ومنع التعامل

---

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 196.
[2] - يحيى بن خلدون , بغية الرواد , ج1، المصدر السابق، ص: 37.
[3] - بن مصطفى دريس،العلاقات السياسية والإقتصادية..., أطروحة دكتوراه , المرجع السابق، ص: 196.
* - المحتسب وهو مراقب مدني، يقلده الخليفة، أو الوزير أو القاضي مهام منصبه، والتي تتضمن مراقبة تطبيق مبادئ الشرع تطبيقا سليما، وكشف المخالفات وإنزال العقوبة المناسبة بالمخالفين، وهو يراقب سير الحياة التجارية والصناعية والمعايير وأنواع الغش، ويجبر المدين على تسديد دينه، في حين إذا عرفنا الحسبة فهي نظام للرقابة على سير الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع الإسلامي، ينظر: موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، ط1، 1971، ص ص: 20-27.

بالبيوع الفاسدة، والزيادة في سعر المبيع دون الشراء وهذا قصد الاحتكار، ومراقبة السلع المتداولة[1].

حيث يصف لنا أحمد قاسم بن سعيد العقباني في كتابه " تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر "، أن صاحب السوق أو المحتسب كان يقوم بمهام مختلفة منها إجبار أصحاب الحرف المستقذرة كالدباغة من نشر الجلود أو المواد الملونة على الطريق[2]، حيث كان المحتسب تخول له مهمة قمع الغش في البيع، وكانت تسلط على الشخص الذي يتبين غشه في البيع بعقوبات تدريجية من إنذار إلى توبيخ إلى الضرب , والتشهير إلى أقصى عقوبة وهي التنكيل والنفي من السوق والبلد، كما نجد في بعض الأحياء تواطؤ المحتسب مع البائع بتقديم هذا الأخير الرشوة للأول[3]، أما فيما يخص المخالفات التي كان يقف ضدها المحتسبين في غالب الأحيان وهي شتى أنواع الغش , وعلى سبيل المثال كان الجزارين في أسواق الدولة الزيانية يخلطون اللحم بالكرش والمصران والشحم واعتباره لحما صافيا، وكانوا يتعاملون بالبيع الربوي حيث يزيدون فوق ثمن الربح أكثر من نصف ثمن البيع، كما كانوا ينتحلون صفة نوع المبيع أو بلده لغير منتجه الأصلي خاصة في نوع القماش، أو الثوب وينسبونه إلى صانع أو منتج معروف بجودته في الأسواق الزيانية[4]، كما يصف لنا ابن الحاج في كتابه " المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها " يصف مدى تواطؤ الخبازين وعدم إتباعهم لقواعد النظافة، حيث أنهم كانوا يتركون عجائن الخبز مطروحة في مكان للتخمر دون تغطيتها، فتكون عرضة لسقوط الأوساخ عليها والذباب.[5]

[1] - عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص: 227.
[2] - المرجع نفسه، ص: 228.
[3] - أبو عبد الله العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، (ت ح): علي الشنوفي، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1967، ص: 213.
[4] - خالد بلعربي، (الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني)، دورية كان التاريخية، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2009، ص: 33.
[5] - ابن الحاج، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات، والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها، ج4، (ت ح): توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995، ص: 362.

كما تعتبر خطة الحسبة من بين اهتمامات أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359-1389م) والذي أبدى عناية خاصة بالأسواق والمحتسبين , ويتبين ذلك من الوصية التي تركها لابنه أبي تاشفين الثاني (791-795هـ/1389-1392م) والمدونة في كتاب واسطة السلوك في سياسة الملوك، بحيث أكد عليه بأن يعتني بهذه الخطة وأجبرهم على وضع المكاييل والموازين[1]، والتي نستحدث عنهما بالتفصيل في الفصل الثاني والمعنونة في الوسائل المستعملة في المعاملات التجارية . والتي تكون ذات طابع إلزامي في الأسواق الزيانية، حيث عمل كذلك السلطان أبو تاشفين الأول على نظام المقاييس وهذا خلال (718-737هـ/1318-1337م) وعلق مقياس الذراع في سوق القيسارية في تلمسان، كي يقتدي به تجار الأقمشة.[2]

وكان للمحتسب أعوان يساعدونه بصفة غير دائمة أي يستبدلهم من حين لآخر حتى لا يكون بين هؤلاء الأعوان والتجار محاباة أو مصالح مشتركة.[3]

حيث وظف المحتسب الأعوان في بعض الأحيان خارج أبواب المدن وهذا للقضاء على عملية إحتكار التجار لسلع الباعة الذين يأتون من البادية أي يشترون هذه السلع من أصحاب البادية بأثمان رخيصة ,لأن صاحب البادية لا يعرف ثمن السلعة المباعة داخل الأسواق , بينما يبيعها التاجر المحتكر بأثمان باهضة[4]، والذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لسكان الحواضر وينهك حق البائع في الربح[5]، كما أن هذه العملية تمس بالطرفين فالبائع الأول لو دخل السوق لباع سلعته بربح وفير، أما المشتري على التاجر المحتكر لو اشترى من البائع الأول لما اشترى السلعة بسعر معقول.[6]

[1] - خالد بلعربي، المرجع السابق، ص: 34.
[2] - موسى لقبال، الحسبة، المرجع السابق، ص: 55.
[3] - المقري ، ج1 ، نفح الطيب , المصدر السابق ، ص: 219.
[4] - عبد العزيز فيلالي، ج1،المرجع السابق، ص: 228.
[5] - العقباني، المصدر السابق، ص: 213.
[6] - المصدر نفسه، ص: 253.

ومن أجل القضاء على عملية الاحتكار التي كان يتصف بها بعض التجار، حيث كانوا يعمدون إلى إخفاء السلع والبضائع , وتخزينها حتى لا تبقى منتشرة في الأسواق ثم يخرجونها ليبيعوها بأثمان باهضة خاصة في أوقات الجفاف والقحط وأوقات الحصار التي كان يفرضها المرينيون على الدولة الزيانية . فعملت هذه الأخيرة على مواجهة هذا الوضع ومن بين مظاهر التصدي لهذا المظهر إخراج المدخرات من الأقوات التي كانت الدولة تختزنها وبيعها في الأسواق بأسعار معقولة حتى يتسنى لكافة الناس شراءها[1].

أما الطريقة الثانية التي اهتمت بها الدولة الزيانية في تنظيم أسواقها فهي توفير الأمن والحماية داخل الأسواق وتجلى ذلك في توفير الشرطة . واتخاذها الوسيلة الأوفر في حفظ الأمن والنظام والآداب العامة وقمع الغش وقطع دابر اللصوص، حيث فرضوا عقوبات صارمة تتوافق مع الشريعة الإسلامية على السارق كالسجن أو الجلد بالسياط[2]، فأسفر ذلك على ازدهار التجارة، حتى أن بعض الفقهاء والعلماء والطلبة ساهموا في مهنة التجارة فضلا عن نشاطهم الفكري والعلمي، وعلى سبيل المثال كان بنو مرزوق يحترفون العلم والتجارة في دكاكين لهم بالقيسارية، وبهذا أورد الحسن الوزان شهادة نبيلة عن أخلاقيات مهنة التجارة ومعاملتهم النزيهة مع الناس حيث يقول: "فالتجار أناس منصفون مخلصون جدا أمناء في تجارتهم".[3]

ونجد أن هذه الأسواق كانوا يتعاملون فيها الرجال والنساء الطاعنات في السن , وأوردت كتب فقه النوازل ردع هاته التصرفات خاصة في أسواق المدن، فذكر لنا ابن الحاج في كتابه المدخل إلى تنمية الأعمال أنه: " كانت هناك عادة ذميمة وهي أن الواحدة منهن تأتي بزوجها لتشتري ما تختاره فإذا جلست في الدكان ذهب زوجها إلى مكان آخر وتركها وهذه بلية عظيمة".[4]

[1] - يحيى بن خلدون ، بغية الرواد , ج2 ، المصدر السابق، ص: 326.
[2] - موسى أبو حمو، واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1379هـ ، ص: 83.
[3] - الوزان حسن، ج2، المصدر السابق، ص: 21.
[4] - ابن الحاج، ج4، المصدر السابق، ص ص: 206-207.

أما فيما يخص دور الفنادق في جعلها مأوى للتجار الأجانب فأدت دورها المنوط بها. فسميت هذه الفنادق باسم الجالية المتواجدة بها، أو باسم المدينة المنتمين إليها، فمثلا نجد في مدينة وهران فندقا تابعا مباشرة لملك آراغون[1].

كما نجد مدينة تلمسان هي الأخرى توجد بها عدة فنادق بالقرب من حي القيسرية، حيث كان ينزل به تجار من مختلف المدن كجنوة والبندقية وفلانسيا إلى جانب رعايا العرش الآرغواني من مسيحيين ويهود[2]، وكانت هذه الفنادق مقسمة إلى عدة أمكنة خصص بعضها للنوم والراحة والآخر لعقد الصفقات التجارية من عقود وبيوع وغيرها[3]، كما كانت هناك فنادق خاصة بالنزلاء المحليين أو من الغرباء المسلمين، والتي كان يشرف عليها صاحب السوق أو المحتسب، حيث نجدها ممنوعة من المحرمات كالخمور وغيرها[4]، وقد انتشرت هذه الفنادق كذلك في الأندلس، حيث يعد لنا الحميري في كتابه الروض المعطار أن ألميرية احتوت على ألف فندق إلا ثلاثين[5]، وقد اشتملت مدينة تلمسان على أكبر نصيب منها نظرا لأهميتها من حيث الموقع الجغرافي والمكانة السياسية الاقتصادية بالنسبة للمغرب الأوسط ومنها فندق الشماعين وفندق المجاري[6]، كما نجد التجار اليهود بتلمسان يتجمعون في حارة خاصة بهم تضم قرابة الخمس مائة دار بالقرب من المشور[7].

---

[1] - خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن (دراسة تاريخية وحضارية) (633-689هـ/1235-1282م))، المكتبة الوطنية، الجزائر، ط1، 2005، ص: 215.

[2] - الحسن الوزان، ج2 ،المصدر السابق، ص: 20.

[3] - مصطفى مسعد سامية، العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية (300-399هـ/912-1008م)، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2000، ص: 155.

[4] - أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع مع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب، ج8، (إش): محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص: 213.

[5] - أبو عبد الله الحميري، المصدر السابق، ص: 184.

[6] - عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص: 136.

[7] - الحسن الوزان، ج2 ،المصدر السابق، ص: 20.

كما نجد أن الفندق يتكون من طابقين أو ثلاثة طوابق يخصص الطابق الأرضي للمخازن والدكاكين والإسطبلات والأفران وقاعة المداولة والأحكام[1]، بينما العلوي لنوم التجار وراحتهم، وكانوا ملزمين بتطبيق بعض التوصيات والقوانين، إذ كانت تلك الفنادق محاطة بالأسوار العالية والسميكة في جدرانها, تغلق أبوابها ليلا من طرف بوابين أمناء شرفاء، يمنعون الغرباء الذين لا يحملون تراخيص من دخولها[2]، بينما يقوم الحراس بالسهر على أمنهم والسلامة من الحرائق[3].

فقد حرص سلاطين الدولة الزيانية على عدم اختلاط التجار المسيحيين بسكان المملكة، وهذا ما تبينه المقابر والكنائس الخاصة بهم بالقرب من فنادقهم ومنعهم الذهاب إلى الحمامات العمومية الخاصة بأهل المدينة حتى لا يتسنى لهؤلاء المسيحيين من نشر ديانتهم وطقوسهم في مملكة إسلامية.[4]

وللإشارة فإننا بصدد الاهتمام بالدور التجاري لتلمسان فقد أشرنا إلى الفنادق المتواجدة في هذه المملكة دون أن نهتم بفنادق الأندلس والتي لمحنا إليها بشكل مختصر وكذا فنادق السودان الغربي والتي كانت تضم التجار العبدواديون والأندلسيون.

المبحث الثاني: نظام المبادلات التجارية.

المطلب الأول:نظام الصادرات :

لقد اهتمت تلمسان في عصر الدولة الزيانية بتصدير موادها أو سلعها إلى السودان الغربي، مرورا بسجلماسة والطريقين العابرين للصحراء طريق الغرب لمتونة , والتي تربط السوس بأدرار وموريتانية وطريق الوسط الموصل إلى تمبكتو وغاو وغانا[5]، وهذه السلع المصدرة نحو هذه الممالك ,والتي نجدها لا تنتج عندهم إما بسبب مناخها الحار أو سلع مصنعة لا تمتهن هذه الدول صناعتها، ومن أهم هذه المواد نجد القمح والذي كان يستولي عليه في الزراعة أو في تصديره إلى الخارج الملوك والسلاطين وذويهم , وهذا لما

[1] - عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص: 137.
[2] - المرجع نفسه، ص: 138.
[3] - عمر رضا كحالة، دراسات اجتماعية في العصور الإسلامية، المطبعة التعاونية، دمشق، 1973، ص: 135.
[4] - عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص: 139.
[5] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية , أطروحة دكتوراه , المرجع السابق، ص: 91.

له من فضل كبير لدى سكان السودان الغربي , والذي يعد النواة الأساسية في معيشتهم حيث كان يباع بأثمان باهضة[1] . حتى وإنه كان ينافس الذهب في قيمته وأحيانا نجد مقايضته بالذهب، فقد بلغ سعر القنطار منه في أودغست ستة مثاقيل ذهب في القرن الثاني عشر ميلادي، السادس هجري، حيث كان سعره يزيد عن مقدار الثلثين عما كان عليه ببلاد المغرب، أما في القرن الرابع عشر ميلادي، الثامن هجري، فقد بيع "بعشرين مدا من أمدادهم بمثقال ذهب (دينار) ومدهم ثلث المد ببلاد المغرب"[2]، كما احتل التين المرتبة الثانية بعد القمح في ثمنه , والذي كان يتهافت عليه سكان بلاد السودان الغربي، ويأتي في المرحلة الثالثة الزيت وعين بقرة وهو نوع من الفواكه كانت من أعظم مأكولاتهم، كما نجد أن التمور كان لها صدى في تصديرها نحو هذه البلاد بعد مرورها بسجلماسة وورقلة[3].

أما فيما يخص الحيوانات فنجد أن التلمسانيون اعتنوا بالخيل وترويضها، والتي كانت من أهم الصادرات إلى بلاد السودان الغربي، يملكها النبلاء والملوك، حيث أسعارها مرتفعة وهذا لأن التجار العبدواديون كانوا يأتون بها من تلمسان حتى يصلون بها إلى أرض السودان، وبالرغم من أنها لا تحتمل المسافات الطويلة ولا العكش كالجمال فأغلبها كان يموت في منتصف الطريق فاضطر التجار إلى تعويضها برفع أسعارها[4] . فقد لاحظ ابن بطوطة أثناء رحلته أن الخيل غالية الأثمان[5]، وهناك من كان يبيعها مقابل العبيد والذين كان الملوك يحتاجونهم في الحروب في المناطق الجنوبية.

كما نجد من بين صادرات تلمسان الجمال فيأخذونها معهم في قوافلهم وصولا بها إلى بلاد السودان الغربي فهي تستعمل للركوب وحمل المتاع , وأسعارها تختلف باختلاف أنواعها[6] حيث وصف لنا ابن بطوطة في كتابه الرحلة أنه اشترى جملين للركوب في تكدا بسبعة وثلاثين مثقالا وثلثا، أي بمعدل ثمانية عشر مثقالا ونصف تقريبا[7]، لكن أسعارها انخفضت فيما بعد أي في نهاية القرن الخامس عشر والسادس عشر ميلادي (9-10هـ) إلى

[1] - حسن الوزان، ج2 ، المصدر السابق، ص: 258.
[2] - ابن بطوطة، ج2 ، المصدر السابق، ص: 250.
[3] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 132.
[4] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 223.
[5] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 451.
[6] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 133.
[7] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 454.

ما بين أربعة وسبعة مثاقيل[1]، وهناك جمال تستعمل للنقل تكون متوسطة الثمن أما أدناها فهي المستعملة في الجر وتكون في الغالب كبيرة في السن أو مريضة[2].

أما فيما يخص المنسوجات فنجد نسيج الصوف من البرانس والأقمشة والزرابي والحياك أي الحنابل، فكانت تصدر إلى بلاد السودان الغربي بشكل كبير، أما الحرير فكانت تستورده الدولة الزيانية من الأندلس ثم يحتفظون بشكل قليل منه للحاجة ويصدرون الباقي إلى بلاد السودان الغربي[3].

أما نسيج القطن والتي كانت تلمسان مهتمة بزراعة هذا المنتوج فكانت تصدره بكميات إلى بلاد السودان الغربي حيث أصبحت أغلبية الألبسة والأغطية أيام دولة سنغاي من المنتوجات القطنية حيث صنع منها القضاة والتجار والأغنياء عمائمهم وكفنوا بها موتاهم[4]، وكذا صدرت تلمسان العطور إلى بلاد السودان الغربي والتي كان يستعملها الملوك والقضاة والوجهاء والأغنياء والنساء منهم بكميات قليلة[5]، وصدرت كذلك المرجان إلى هذه البلاد فكان التجار يحملون المرجان خاما أو على شكل مجوهرات فكانت تباع بأثمان باهضة[6] وهناك أنواع مختلفة من الحلي وهي مصنوعة من النحاس أو الفضة أو الذهب أو الصدف أو المحار أو الحجارة وأهم هذه الحلي هي: القلادات والأقراط والأساور[7]، أما الأسلحة والتي كان لها دور كبير في الحروب والغزوات فصدرت إلى بلاد السودان الغربي وتراوح سعرها كالسيوف مثلا بين ثلاثة وأربع أوقيات من الذهب[8] وهناك خردوات كانت تصدر كذلك إلى هذه البلاد من بينها: آلات زراعية كالمناجل وسكك الحرث، وبعض الأدوات المنزلية كحلقات البيوت والقدور والسكاكين وموس الحلاقة ولوازم الخيل كاللجام و حلقة القدم والسرج[9]، كما تذكر لنا بعض المراجع أن الفضة والبرونز كانت تصدر إلى هذه

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 204.
[2] - المرجع نفسه، ص: 205.
[3] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 137.
[4] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 221.
[5] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 451.
[6] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 223.
[7] - المرجع نفسه ، ص: 224.
[8] - يحيى بن خلدون، ج2، المصدر السابق، ص: 151.
[9] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 144.

البلاد. ومن بين صادراتها العلمية الكتب الفقهية ككتب النوازل وغيرها والأدبية والعلمية منها[1].

أما فيما يخص صادرات الدولة الزيانية لبلاد الأندلس فتقريبا تشمل نفس صادراتها إلى بلاد السودان الغربي، فنذكر على سبيل المثال: القمح والذي كان يصدر من هنين إلى ألميرية ومنها يحمل برا إلى غرناطة , حيث كان غذاء التجار والغرباء ولم تكن تهتم به الأوساط الشعبية كثيرا[2]، وكذلك الحنطة*، والتين المجفف كان يعبر به التجار البحر إلى جنوب أوربا، ونجد التمور وهي الغذاء الشهير عند الملوك كانت تصدر إلى بلاد الأندلس[3]، أما الحيوانات نجد الخيل والتي كانت تستعمل زمن الحروب كما كانت تصدر كذلك المواد الأولية كالصوف والذي كان يستعمله الأندلسيون في نسج الخيوط والأغطية والملابس، وهناك تصدير الجلود المدبوغة والخام من جلود الغنم والعجول والثيران والبقر والماعز والخيول وكل يباع بسعر حسب نوع الجلد والتي كانوا يحتاجونها في صناعة السفن والصناعات التقليدية[4]، كما نجد تصدير نسيج الصوف إلى بلاد الأندلس والذي يحتوي على البرانس والأقمشة والزرابي والحياك والأكسية، وهناك تصدير للعسل وشمع العسل والذي كان يعد دواءا عند مسلمي الأندلس وهذا حسب ما جاء به القرآن الكريم[5].

ويعتبر المرجان الأحمر من بين أنواع المرجان الذي كان يستورده الأندلسيون فيستعملونه لتكملة أجزار من المجوهرات وصنع حبات السبحات*، ومن التوابل نجد الزنجبيل والذي كانت تصدره الدولة الزيانية إلى بلاد الأندلس وهذا لافتقارها إليه وهذا لصناعة بعض الأدوية لعلاج أمراض القصبة الهوائية[6].

---

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 144.
[2] - الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص: 57.
* - الحنطة وهي البُر وجمعها حنط ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، المجلد:05، ج9 ، المصدر السابق، ص: 147.
[3] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 132.
[4] - المرجع نفسه ، ص: 136.
[5] - الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص: 57.
* - السبحات مفردها سبحة وهي الخرزات التي يعد بها المسبح تسبيحه، ينظر: ابن منظور، مجلد 02، ج3،المصدر السابق، ص: 301.
[6] - زكي فهمي نعيم، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، القاهرة، د.ت، ص: 206.

كما كان الأندلسيون شديدي الإقبال على مادة الشب , والتي يستخدمونها في بعض المستحضرات الطبية وفي بعض المصنوعات النسيجية، لأنه يصلح لتثبيت الألوان على الأقمشة فيكسبها لمعانا شديدا وكذلك يستعمل في صباغة الحرير, والصوف ودباغة الجلود والرسم والتذهيب، فصدره التلمسانيون إليهم وهذا منذ بداية القرن الثالث عشر ميلادي, (7هـ)[1]، كما نجد أن بلاد الأندلس كانت تستورد من الإمارة الزيانية ريش النعام والعاج[2].

المطلب الثاني: نظام الواردات.

لقد كان لتلمسان دور بارز في جلب المواد والبضائع والتي لا تنتجها الدولة، أو التي لها نقص في إنتاجها فنجد في مقدمتها الذهب باعتبار أن أرض السودان الغربي تزخر بمعدن الذهب الجيد والذي يوجد على نوعان: التبر وهو ما كان يتداوله العامة، والسبائك والتي كانت على شكل خيوط دقيقة[3] .كان يستخرج من مناجم يوري عند منبع نهر النيجر، ومناجم بامبوك عند منبع نهر السنغال وكذلك المناطق التي سادت فيها مملكة غانا و مالي حيث كان يستعمل في صك عملة الدينار وصناعة الحلي، حيث تهافت عليه التجار وهذا لثمنه المرتفع[4].

أما فيما يخص تجارة العبيد فكانت أرض بلاد السودان الغربي مشهورة بهذه التجارة. وهذا ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر ميلادي ,(7 و 9هـ) , ومنها يجلبون العبيد إلى مدن بلاد المغرب وخاصة تلمسان، حيث كانوا يستخدمونهم في ميادين مختلفة كالصناعة واستخراج المناجم كالملح والمعادن كالنحاس وينقلون بضائع التجار ويحرسون القوافل أثناء السفر.[5] **(ينظر للملحق رقم 04).**

ويعملون في القصور وفي الجيش وفي حراسة الملوك، وفي الزراعة والرعي، حيث يباع عدد من أولادهم وتشترى بأثمانهم خيول، كما تعمل النسوة في المنازل فتقمن بمختلف

[1] - عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دمشق، 1980، ص: 107.
[2] - لطيفة بشاري، المرجع لسابق، ص: 143.
[3] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 190.
[4] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 145.
[5] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 453.

الأشغال البيتية، وترضعن الأطفال وأحيانا تكن إيماء فتساهمن في إنجاب الأطفال[1] ,وكانت تختلف أسعار العبيد من فترة لأخرى ومن سوق لآخر، فيذكر لنا ابن بطوطة في رحلته أنه اشترى في منتصف القرن الرابع عشر ميلادي , الثامن هجري "بتكدة" خادما أي معلمة بخمسة وعشرين مثقالا من الذهب[2]. كما كانت تلمسان تستورد الحجارة الثمينة من بلاد السودان الغربي ومن بين هذه الحجار الثمينة نجد الزمرد والفيروز والألماس الأبيض والأزرق واللؤلؤ الجيد[3].

كان الأندلسيون يبحثون بأي شكل من الأشكال لترويج سلعهم إلى الدولة الزيانية ,فنجدهم يصدرون إلى هذه الأخيرة الأسلاك الحديدية والنحاسية والأبواق والأدوات الحديدية والفولاذية[4]، كما كان هناك دور فعال في استيراد السفن والتي كانت متطورة عند الأندلسيين , والتي كانوا يجلبونها من إيطاليا ويطورونها ثم يصدرونها إلى بلاد المغرب وخاصة تلمسان[5]، بالإضافة إلى المواد النسيجية المصنعة كالأقمشة والأغطية فكانت تمر على تلمسان فيحتفظون بجزء منها ويصدرون الجزء الآخر إلى بلاد السودان الغربي، واستعمل الكبريت للحصول على اللون الأصفر لتلوين الأفرشة والملابس الصوفية هو كذلك استوردته الدولة الزيانية من بلاد الأندلس. أما التوابل المتعددة كالفلفل وجوزة الطيب وعود القرنفل والرواند والزنجبيل والقرفة تعد كذلك من مستوردات تلمسان[6].

كما كانت الإمارة الزيانية تستورد القمح أحيانا سواءا من الأندلس أو بلاد السودان الغربي، وهذا عندما ينخفض الإنتاج بسبب الجفاف الذي يصيب الأراضي الزراعية أو بسبب الحروب التي تفسد الزروع، كما حدث أثناء حصار تلمسان حيث اضطرت إلى استيراد كميات هامة منه[7]، كما استوردت أيضا من بلاد الأندلس مواد مختلفة منها:

---

[1] - نجاة باشا، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع حتى الثامن هجري، تونس، 1976، ص: 120.
[2] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 453.
[3] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 149.
[4] - Maslatrie (M.L), traites de paix et de commerce avec les arabes d'Afrique septentrional au moyen âge, Paris, 1866, P : 210.
[5] - Ibld, P : 214.
[6] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 153.
[7] - عبد القادر علي حليمي، جغرافيا الجزائر، دمشق، 1968، ص ص: 71-72.

اللك والبرنيق والمصطكى*. ونجد أن الإمارة الزيانية استوردت من السودان الغربي ريش النعام والذي يستعمل في حشوالأرائك وتجميل البيوت، ويصنع منه الحرفيون بعض المراوح للتهوية، حيث يصدر جزء هام منه إلى بلاد الأندلس. كما كان يجلب معه شحم النعام وبيضه وهذا للتداوي به[1].

ويذكر المقري في كتابه نفح الطيب أن التجار التلمسانيون كانوا يستوردون الجوز من الصحراء، فلعله كان يقصد بها بلاد السودان الغربي لأنه يأتي من منطقة الغابات وراء الصحراء[2]، في حين نجد أن العاج كذلك كانت تستورده تلمسان من مناطق الغابات الجنوبية في السودان الغربي، حيث يعيش حيوان الفيل ووحيد القرن، ويستخدم العاج في ميادين كثيرة كحشوات المنابر وصناعة الآثاث . كما تستورده الأندلس لصناعة أيادي المقاعد والعصي وبعض الأحيان كان يستعمل في بعض المواد الطبية[3] . دون أن ننسى التوابل التي كانت تزرع في بلاد السودان الغربي بشكل كبير فتوابل تلمسان لم تكن تكفيهم ذاتيا , لذا أوجب عليهم استيرادها حتى يتسنى لإكتفاء تلمسان وبلاد الأندلس منها[4].

* - اللك والبرنيق، أنواع من الطلاء، أما المصطلكي فهي نوع من البخور النباتي يوجد في جذور الأشجار، ينظر: زكي فهمي نعيم، المرجع السابق، ص ص: 232-233.

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 225.

[2] - المقري، ج7،المصدر السابق، ص: 131.

[3] - زكي فهمي نعيم، المرجع السابق، ص: 89، ينظر كذلك: نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 241.

[4] - Maslatrie, op.cit, P : 212.

الفصل الثاني: الطرق والوسائل المستعملة في التعاملات التجارية بين الأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية.

المبحث الأول: طرق التعاملات التجارية والمشاكل التي واجهتها .

المطلب الأول: نظام المقايضة.

المطلب الثاني: نظام التعاملات النقدية.

المطلب الثالث: المشاكل التي واجهت هذه التعاملات.

المبحث الثاني: الوسائل المستعملة في المعاملات التجارية.

المطلب الأول: نظام المكاييل.

المطلب الثاني: نظام الموازين.

المطلب الثالث: نظام المقاييس.

المبحث الأول: طرق التعاملات التجارية والمشاكل التي واجهتها.

تعاملت الدولة الزيانية مع الأندلس والسودان الغربي بشكل خاص بعدة طرق وهذا ضمن المبادلات التجارية بينهم , فنجدهم أحيانا يتعاملون بالمقايضة[1] وأحيانا بالنقود[2]، وأحيانا بالرهن وأحيانا أخرى بالسلف[3]، ومن الأمور التي كانوا يتعاملون بها كثيرا هي المقايضة ونظام النقود.

المطلب الأول: نظام المقايضة.

تعرف المقايضة بأنها المبادلات العينية أي تبديل سلعة بسلعة أخرى، حيث لا يراعى الكم وإنما النوع , فمثلا المبادلات العينية والتي تمس الذهب بالفضة فبطبيعة الحال لا نقارن كمية الذهب أو ميزانه بميزان الفضة , وإنما تبقى من الأمور الرضائية بين التجار، أما العين بالعين فإما أن يكون نوعا واحدا أو نوعين فالنوع الواحد يشترط فيه التناجز والتساوي، ومن نوعين ذهب بفضة فيشترط فيه التناجز فقط[4]، وإذا كان البيع بمثله بالميزان سمي بالمراطلة، وإن كان بالعد سمي بالمبادلة، وكذا بيع النوع بخلافه سمي صرفا، كما يلحق بالمناجزة بيع الطعام بالطعام فحكمة حكم العين.

أما إذا كان المبيعان نقدا (سميت بيعة نقد)، ولا يجوز التأجيل فيهما حيث أنه لا يصح الدين بالدين، وإذا كان أحدهما نقدا والثاني إلى أجل، ويصح في العرض بالعرض والعين بالعرض، وإن تقدم العين وتأخر العرض سمي سلما وإن كان على العكس سمي بيعة أجل[5].

حيث تعتبر المقايضة تبادل مباشر للسلع دون استخدام النقود، وظهرت هذه المعاملة كأسلوب بسيط في المعاملات التجارية وهذا قبل ظهور النقود وتطورها ورواجها في الأسواق , حيث أننا في موضوعنا هذا هناك ثلاث دويلات حتى وإن كان لكل دولة نقود فبطبيعة الحال نقود الدولة الأخرى غير مجدية في دولته الأصلية لذا لجأ التجار إلى أسلوب

---

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 122.
[2] - عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، بيروت، القاهرة، 1983، ص: 195.
[3] - الونشريسي، ج5، المصدر السابق، ص: 244.
[4] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية , أطروحة دكتوراه ، المرجع السابق، ص: 198.
[5] - أبي القاسم البرزلي، فتاوي البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، (ت ق) و (ت ح): محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، ص ص: 7-8.

آخر وهو تحديد قيمة المنتوج أو السلعة حسب أهميتها وطلبها في الأسواق بالسلعة الأخرى التي يراد استبدالها بها، حيث لا تعد مهمة سهلة ولا تخلو من التعقيدات ,وهذا نظرا لما هناك من اختلافات في قيمة السلع[1]. لذا نجد هناك صعوبة في تحديد المقابل من السلعة الأخرى حتى تكون الطريقة عادلة في التبادل، حيث نجد هذه المعاملات جائزة شرعا، ولما كان الملح من أغلى السلع فكان تجار الدولة الزيانية يستبدلونه بمقداره تبرا من بلاد السودان الغربي[2]، حيث يشير مارمول كربخال في كتابه إفريقيا أن تبادل السلع من طرف تجار الأندلس وتجار الدولة الزيانية كان أغلبها يتم بالمقايضة[3] , وهذا لاختلاف كل واحد عن الآخر في شكل عملته وكانت تتم هذه العملية بميناء وهران والمرسى الكبير التابعان للدولة الزيانية، وكذلك ميناء سكيكدة حيث كان يقايض فيه تجار الأندلس مع تجار نظيرتها الزيانية في عدد من البضائع مقابل ما عندهم من حنطة وأغطية وما تصدره الدولة الزيانية إلى بلاد الأندلس[4].

المطلب الثاني: نظام التعاملات النقدية.

عرفت أسواق المغرب الإسلامي خلال العهد الزياني حركة نشيطة في عمليات البيع والشراء وكان النقد هو أساس التعامل , ويتمثل أساسا في الدينار الذهبي والدرهم . فبعد قيام الدولة الزيانية شرع سلاطين هذه الدولة في سك نقودهم تجسيدا لمبدأ استقلالهم عن الدولة الموحدية , وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر لأسرة بني ملاح القادمة من قرطبة التي كانت تحترف سك الدنانير والدراهم , فاستعان بهم السلطان يغمراسن بن زيان سنة (633هـ إلى 682هـ)[5]، حيث يقول عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة عن سك النقود :" أنها وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص مع المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ".[6]

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 122.
[2] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية , أطروحة دكتوراه ، المرجع السابق ، ص: 198.
[3] - مارمول كربخال، إفريقيا، ج2، ترجمة عن الفرنسية: محمد حجي وآخرون، المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط ، 1988، ص: 339.
[4] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص: 327.
[5] - عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص ص: 124-125.
[6] - المصدر نفسه ، ص: 462.

ويقول عنها صالح بن قربة في كتابه المسكوكات المغربية " أنها وثيقة رسمية لا يمكن الطعن فيها بسهولة، فهي تعد من أهم مصادر التاريخ , إذ تكشف لنا عن خفايا كثيرة وحقائق تاريخية ".[1] وقد تم حصر الدنانير العبد وادية بـ: اثنين وثلاثين (32) دينارا ذهبيا نقشت عليها في الغالب آيات قرآنية وأحاديث نبوية وعبارة: " ما أقرب فرج الله " كشعار لهم بعد مقتل السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة 707هـ تحت أسوار مدينة تلمسان. وهذا للتعبير عن شكرهم لله الذي خلّصهم من شر ذلك الحصار الطويل[2]، أما في الوجه الآخر فكتبت " لا إله إلا هو محمد رسول الله "[3] كما نجد كتابات أخرى تخص تعاقب ملوك بني زيان على الدولة، وكل ترك بصماته على سك النقود بعبارات توحيدية **(ينظر للملحق رقم 05)**.

أما فيما يخص معاملات الدولة الزيانية النقدية مع الأندلس وبلاد السودان الغربي في المبادلات التجارية حيث أنها كانت تستبدل سلعة أو بضاعة معينة بمبلغ من النقود بغض النظر عن قيمتها أو مادة صنعها[4]، فنجد بيع المساومة والذي يكون ركنه الأساسي بيع بالتراضي بين الطرفين حول بضاعة معينة وبثمن معين , وذلك بعد الاتفاق على مجموعة من الشروط المحددة كجنس ونوع وقدر السلعة ومكان وأجل التسليم وما يترتب عن العملية من تكاليف، وتدفع القيمة الإجمالية كلية أو يدفع عربون على ذلك يستكمل الباقي عند الاستلام[5]، كما نجد ضمن هذه التعاملات البيع بالمزايدة ,والذي يتضمن عرض سلعة في السوق فتكون هناك عملية المزايدة في ثمنها بين التاجر والمشترين , حتى تصبح من نصيب أكبرهم عطاءا , وهذا اعتبارا من أنه نوع من البيوع الجائزة في الشريعة الإسلامية، حتى وأن أصحاب السلع يحركون هذه العملية بالمجاملة عن جودة هذه السلعة **(ينظر للملحق رقم 06)**.

---

[1] - صالح بن قربة، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، (م.و.ك) ، الجزائر، 1986، ص: 13.

[2] - لخضر عبدلي، الحياة الثقافية للمغرب الأوسط في عهد بني زيان (633-962هـ/1236-1554م)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2005/2004، ص: 68.

[3] - محمود مقيدش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج1 , (ت ح): علي الزاوي و محمود حفيظ، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص: 524.

[4] - برانشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ج2، (ت ع): حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988، ص: 253.

[5] - المصدر نفسه، ص: 255.

لكن هناك نوع محرم من هذه البيوع وهو بيع النجش , والذي هو المزايدة في السعر بدون نية الشراء لرفع سعر السلعة وهذا كثيرا ما نجده في أسواق الدولة الزيانية , فالتجار يمنحون نصيب من المال لأشخاص معينين بنية المزايدة في ثمن السلعة[1]، في حين نجد نوع آخر من المعاملات النقدية والبيوع , وهو بيع المرابحة, أي أن يبيع شخص بضاعة أو سلعة معينة بفائدة محددة مسبقا بالنسبة لسعرها, وكلفتها الإجمالية مع ذكر ذلك للمشتري,والالتزام له بجملة من الشروط أهمها الصدق وإبراز مساوئ ومزايا هذه السلعة[2].

وهناك بيع آخر في المعاملات التجارية بالنقود وهو بيع الاستئمان كأن يقول أحد للآخر أعطني بدينار أو دينارين، ويعتبر من البيوع التي فيها غش[3]. كما حدثت هذه المعاملة مع التجار الأوربيون وسكان تلمسان خاصة الأعراب منهم , الذين لم يكونوا على دراية بمجريات السوق أو قيمة السلعة التي بحوزتهم، حيث ذكر لنا الوزان أن مدينة "ماسة", والتي كانت مركزا لبيع العنبر من قبل سكانها للتجار البرتغاليين لكن بأبخس الأثمان[4].

كما تجدر الإشارة أن هذا التبادل التجاري بين الأندلس وتلمسان والسودان الغربي لا يخلو من العملة أو النقود , والتي تعد الوسيلة الأهم في البيع والشراء, حيث كانت هذه العملة مختلفة في أنواعها سواء المعدنية أو غير المعدنية، أما هذه الأخيرة فنجد فيها نوع من العملة وهي الودع*، والتي كانت تستعمل في المبادلات اليومية في بلاد السودان الغربي[5]، حيث عادلت أربع مائة ودعة دوكا واحدة , والدوكة هي عملة أوروبية (إيطالية). أو ما يسمى مثقالا من الذهب.

---

[1] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي،أطروحة دكتوراه , المرجع السابق، ص ص: 200-201.
[2] - البرزلي، المصدر السابق، ص: 40.
[3] - البرزلي، ج3 ،المصدر السابق، ص: 45.
[4] - الحسن الوزان، ج1، المصدر السابق، ص: 120.
* - الودع هو من الرخويات البحرية البطنية الأرجل، تعيش في المياه الدافئة، كانت أصدافها تستخدم نقود أو للزينة، ينظر: مؤلف مجهول، الموسوعة العربية الميسرة، القاهرة، 1965، ص: 1946.
[5] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 125.

فلم تكن لها قيمة خاصة في أواخر القرن السادس عشر ميلادي، العاشر هجري عندما تفطن لها التجار الأندلسيون فجلبوا كميات كبيرة منها إلى بلاد الأندلس, حتى أصبحت ثلاثة آلاف ودعة تساوي مثقال واحد من الذهب[1]، أما المعدنية منها فنجد العملة الحديدية والتي تنقسم إلى أنواع، فمنها التي تزن رطلا، ومنها التي تزن نصف رطل وأخرى تزن ربع رطل، وتشرى بها سلع ذات قيمة محدودة كالخبز والحليب والعسل[2].

أما عملة النحاس فنجدها في طول الشبر والنصف على شكل قضبان من النحاس الأحمر، ويوجد على نوعان:

- **الرقاق:** وتعادل ستمائة منها مثقالا من الذهب.
- **الغلاظ:** وتعادل أربعمائة منها مثقالا من الذهب.

حيث يصرف الأول في شراء اللحم والحطب، ويصرف الثاني في شراء العبيد والذرة والسمن والقمح[3]. أما عملة الذهب فتستعمل بكميات كبيرة في صنع ما كان يسمى بالدراهم الصلع، أي بدون سك، فلا نجد عليها كتابة أو رسم كما فعلته الإمارة الزيانية[4]، وكل هذه العملات التي ذكرناها سالفا كان التجار الزيانيون والأندلسيون يتعاملون بها في أرض بلاد السودان الغربي, وهذا أثناء تواجدهم هناك، أما العملات التي كانوا يتعاملون بها التجاربين هذه الدول والإمارات فهي نوعان: العملة الذهبية والعملة الفضية.

أما الأولى والتي تسمى الدينار الذهبي والذي كان يضرب في تلمسان بلغ وزنه 4,57 غرام[5]، حيث يتراوح وزن الدينار عند بني عبد الواد ما بين: 4,48 و 4,58 غرام وأن أجزاء الدينار هي النصف والربع والثمن، وكان التجار الأندلسيون يتعاملون بالعملة المغربية سعيا وراء ذلك للحصول على كميات كبيرة من الذهب.

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 209.
[2] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 125.
[3] - ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 454.
[4] - البكري، المصدر السابق، ص: 71.
[5] - وزارة الثقافة، المتحف الوطني للآثار، السكة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1984، ص: 228.

وعرفت العملة نوعا من الاستقرار في القرن الرابع عشر ميلادي، الثامن هجري حتى بداية القرن السادس عشر ميلادي، العاشر هجري , فلوحظ اختلافا في وزن القطع النقدية وانخفاض قيمتها في الغالب.[1]

أما العملة الفضية فكانت تستعمل إلى جانب العملة الذهبية في نظام المبادات التجارية في عهد الدولة الزيانية ووحدتها هي الدرهم، حيث كان وزنه حوالي 1,5 غرام، وأجزاؤه هي النصف والربع والثمن[2]، ويلاحظ أن الدرهم لم يحافظ على الاستقرار النسبي الذي عرفه الدينار حتى القرن السادس عشر ميلادي (10هـ)، بل أن قيمته كثيرا ما كانت تتغير بسبب النقص في الفضة حتى أن قيمته انخفضت بالنسبة للدينار إلى 20 أو 30 أو 50 درهما للدينار الواحد في بعض الأحيان من القرن الخامس عشر ميلادي، التاسع هجري، بل أن ابن الفضل العمري الذي عاش في النصف الأول من القرن الثامن هجري، الرابع عشر ميلادي يقدر قيمة مثقال الدينار الذهبي في فاس[3]، وهذا بناءا على المعلومات التي استقاها من الشيخ أبي عبد الله الصالحي بمائة وعشرين درهما (من الدراهم الصغيرة)، أو ستين درهما كبيرا، حيث لا يستبعد أن تكون له نفس القيمة في تلمسان بحكم قرب المسافة وكثافة الاتصالات بين المدينتين، بالإضافة إلى وقوع تلمسان أكثر من مرة بين أيدي حكام فاس المرينيين[4].

وهناك طرق أخرى في تعاملاتهم التجارية لكنها لم تكن رائجة كثيرا , ونذكر على سبيل المثال البيع بالرهن في الثمن، وهو أن يكتب الراهن (أي المشتري) بدلا عن ثمن البضاعة رسما يضع بمقتضاه شيئا معينا تحت تصرف المرتهن (أي البائع) إلى أن يسدد له ما عليه من دين[5]، ولجأ التجار أيضا إلى الحوالة على الصارفين (أو الصيارفة) الذين كانوا يمثلون بنوك ذلك العصر، وكانت هذه الطريقة أقل استعمالا وهذا لما أفتى فيها بعض الفقهاء .

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص ص: 123-124.
[2] - عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص: 298.
[3] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 124.
[4] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 221.
[5] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 122.

وما فيها من ربا، ولم يجوزوه إلا بشروط منها أن تكون عملية البيع صحيحة شرعا، وليست فاسدة كالربا وتكون الحوالة من باب المعروف و ليس من باب البيع والأرباح[1].

المطلب الثالث: المشاكل التي واجهت هذه التعاملات.

1. المشاكل النقدية:

لعل أهم مشكلة كانت تواجهها الدولة الزيانية في تعاملاتها التجارية خاصة وأن هذه التعاملات ليست داخلية وإنما خارجية أي تشمل بلاد الأندلس و السودان الغربي مرورا بتلمسان، حيث تمثلت في تزييف العملة بين التجار في عملية البيع والشراء، وقد أشار فقهاء العصر إلى هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما يوحي لنا أن عملية سك النقود لم تكن تقم بها الدولة لوحدها بل كان هناك خواص يعملون في الخفاء في سك الدنانير والدراهم وتوزيعها في الأسواق فيعم التعامل بها[2]. بعد اكتشاف زيفها في الأخير من طرف العامة والمحتسبين، ويظهر أن حركة تزوير العملة على عهد الدولة الزيانية كانت تجلب لمحترفيها ثروة كبيرة، والناشطين بها كانوا من التجار اليهود حيث أشار الدكتور عطا الله دهينة أن تاجرا من اليهود كان يصنع نقودا ذهبية تشبه النقود الإسلامية ليبيعها بعد ذلك في تلمسان نقودا مزورة[3].

وقد ندد الفقهاء المغاربة أمثال العقباني وابن عرفة بهذه الظاهرة، وطالبوا بتدخل الدولة للحد من هذه الآفة الخطيرة، وردع المعتدين على مقومات الدولة والحيلولة ضد انتشار الفساد التجاري، وغلاء الأسعار، حيث ذكر العقباني أن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها.[4]

[1] - الونشريسي، ج6 ،المصدر السابق، ص: 130.
[2] - خالد بلعربي، المرجع السابق، ص: 35.
[3] - موسى لقبال، الحسبة الذهبية، المرجع السابق، ص: 116.
[4] - العقباني، المصدر السابق، ص: 235.

ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تتقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء، " فإذا ظهرت هذه الدراهم فليشدد فيها ويبحث عن أصلها، فإن ظهر محدثها مفردا أو متعددا فليشدد في عقوبته ويطوف به في الأسواق مما يكون نكالا لغيره، وردعا مما يرى من عظيم ما نزل به، ويحبسه بعد على قدر ما يرى "[1].

ووصلت عقوبة مزور النقود في أحد الفتاوي التي نقلها الونشريسي عن أحد الفقهاء المعاصرين له إلى حد السجن المؤبد بقوله :" ضارب الدنانير والدراهم المدلسة, كان الشيخ ابن عرفة يشدد فمن يتهم بذلك، فأمر به أن يخلد في السجن حتى يموت "[2]، ومن هنا كانت مهمة المحتسب في الأسواق مهمة صعبة على أن يدقق في النقود إن كانت مزورة أم لا.

وأحيانا وحسب ما أسلفنا ذكره، أن هناك من المحتسبين كانوا متواطئين مع هؤلاء المزورين فيأخذون منهم نصيب من المال أي (رشوة) دون أن يبلغوا عليهم.[3]

2. إنحراف طرق تجارة الذهب:

حيث كانت لتجارة الذهب دور مهم في تاريخ الدولة الزيانية وما شهدته من ازدهار في تجارتها نحو بلاد الأندلس، لكن مع مطلع القرن الثامن هجري, الرابع عشر ميلادي حدث تحول في المحاور التجارية نحو الجانب الشرقي من بلاد المغرب، إذ أن الطريق الغربي الذي كان يخترق دائما المغرب الأقصى[4]، مما لاشك أن مصر المملوكية كانت أكبر المستفيدين من انحراف الطرق التجارية الصحراوية نحو الشرق خاصة بعد سيطرتهم على منطقة أعالي النيل، وبالتالي تمكنهم من إقامة علاقة تجارية مع بلاد السودان الغربي، حيث أصبحت علاقة ود ومحبة بين مالي ومصر فيما يخص العلاقات التجارية , وهذا مع النصف الأول من القرن الثامن هجري بعد الرحلة الشهيرة التي قام بها سلطان مالي "منسا

[1] - العقباني، المصدر السابق، ص: 236.
[2] - الونشريسي، ج2 ، المصدر السابق، ص: 414.
[3] - موسى لقبال، المرجع السابق، ص: 121.
[4] - محمد بن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، (ت ح): سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2008، ص: 47.

موسى" إلى مكة عن طريق مصر[1] , وما كانت له عواقب وخيمة على التجارة المغربية السودانية[2]، ومن جهة أخرى ومع نهاية القرن التاسع هجري شهدت المنطقة موجة من التحولات على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط والصحراء. حيث تحول المحور الثلاثي الأقطاب الأندلس و تلمسان والسودان الغربي إلى محور ثنائي الأقطاب المغرب العربي وإفريقيا السوداء، وهذا عندما احتل الإسبان بعض سواحل غرب إفريقيا وبرزت محاور جديدة أفقدت المحاور القديمة العابرة للصحراء أهميتها التجارية، وتحولت أنظار الذهب الإفريقي إلى ذهب العالم الجديد الذي اكتشفه كريستوف كولومبس بعد سقوط الأندلس سنة 1492م[3] **(ينظر للملحق رقم 07).**

3. قطاع الطرق:

كثيرا ما كان التجار يتعرضون إلى مضايقات من طرف قطاع الطرق واللصوص خاصة بين تلمسان والسودان الغربي , وهذا لطول المسافة وعدم تأمينها من طرف الدولة في بادئ الأمر. إلى أن تفطنت الدولة الزيانية لهذا الأمر, فأخذت تدفع الأموال وتقدم الهدايا الكثيرة للقبائل العربية وغير العربية المنتشرة في هذه الطرق , وهذا لحراستها لأن أغلب قطاع الطرق ينسبون إلى هذه القبائل، لكن مع كثرة هاته الفئة أي قطاع الطرق لم تجد الدولة حلا لهؤلاء التجار رغم السياسات الردعية من طرف ملوك بني زيان , وتطبيق الشريعة الإسلامية على السارق وهي قطع اليد أحيانا ، حيث أن هؤلاء اللصوص تربو على هاته الفعلة من كسب المال دون مشقة[4]، ومن بين الحلول والحيل التي أوجدها كل من التجار والدولة الزيانية , فقد نجد أن التجار اعتمدوا على أنفسهم وحماية قوافلهم بحمل السلاح والاستعانة ببعض الحراس المسلحين ,إلى جانب ذلك كانوا يمدون أموالا كثيرة إلى شيوخ القبائل لتأمينها لهم، كما لجأ التجار باستخدام الحيل لتخليص أنفسهم وبضائعهم من السرقة، فقد وقع مثل هذا في سنة (870هـ/1465م) , حيث أن تجارا باعوا سلعهم وأثناء

[1] - حورية سكاكو، التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (06-10هـ/12-16م) – دراسة مقارنة -، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، (إش): مبحوث بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص: 85.

[2] - محمد بن مرزوق، المصدر السابق، ص: 48.

[3] - حورية سكاكو، المرجع السابق، ص: 86.

[4] - مبحوت بودواية، المرجع السابق، ص: 316.

عودتهم من فاس إلى تلمسان ففكروا في حيلة تنجيهم من شر قد يقع، إذ تظاهروا بأنهم مصابون بالجذام* وأنهم يجولون بحميرهم عليها زادهم وآثاثهم , فكانوا إذا اجتازوا على العرب، ورأوهم على تلك الحال، هربوا فارين منهم وابتعدوا عنهم خشية العدوى[1].

كما نجد التجار يختارون الدليل الذي تحدثنا عنه سالفا، والذي يستطيع أن يكون له دور كبير في حماية قافلتهم أولا من رجال قبيلته، وثانيا من رجال القبائل المتحالفة معها وأن هذا الدليل هو أدرى بالمناطق الآمنة وأنه يعرف هؤلاء القطاع , فبدون شك يتركونهم يمرون بسلام[2].

في حين نجد أن الدولة الزيانية تكفلت بالتجار وحماية قوافلهم المحملة بالبضائع , فلجأت إلى بناء أبراج المراقبة في النقاط الاستراتيجية من الطرق الشمالية ، في حين وفر ملوك مالي أيضا الأمن طوال القرن الرابع عشر ميلادي, وهذا بشهادة ابن بطوطة في رحلته نحو بلاد السودان الغربي والذي قال : " فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم سارقا أو غاصبا ".[3]

* - الجذم هو القطع وسرعة القطع، والأجذم: المقطوع اليد والجذام من الداء معروف لتجذم الأصابع وتقطعها، ورجل أجذم، نزل به الجذام، ينظر: ابن منظور، لسان العرب , المجلد07، ج14، ، ص ص: 353-354.

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 55.

[2] - المرجع نفسه ، ص: 56.

[3] - مبخوت بودواية، المرجع السابق، ص: 316.

المبحث الثاني: الوسائل المستعملة في المعاملات التجارية.

بما أن التعاملات التجارية لها نظام خاص بها وهذا حسب ما ذكرناه سالفا من مقايضة ونقود ورهن وسلف فإن هذه المعاملات تستدعي معرفة الموازين والمكاييل في تجارة المواد الغذائية والمقاييس في تجارة الأقمشة، ومن هنا يتسنى لنا معرفة كل نظام على حد سواء.

المطلب الأول: نظام المكاييل.

مصداقا لما جاء به سبحانه وتعالى من آيات قرآنية مبينة ما جاء به الدين الإسلامي من الوعيد الذي ينتظر التجار خاصة , وهذا في التطفيف في الميزان، حيث قال تعالى :" **ويلٌ للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستَوفُون وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسِرون "[1] سورة المطففين.**

ومن هذه الآيات القرآنية نجد أن الإسلام أعطى لهذه المكاييل والموازين أهمية كبرى في المعاملات التجارية فكانت المكاييل المتعارف عليها في أسواق تلمسان مختلطة منها:

1- الصاع: وهو يستعمل لكيل الحبوب، ويساوي الصاع الشرعي أربعة أمداد، ويختلف حجم الصاع المستعمل في الكيل التجاري من مكان لآخر بل يختلف من المكان الواحد من زمن لآخر، إذ يذكر لنا العقباني التلمساني في كتابه تحفة الناظر أن صاعا كان يستعمل قديما في تلمسان , وهو ما يعرف باسم (التاشفيني) عوض بصاع أكبر كان يستعمل في زمانه ويعرف باسم (الوهراني) ولا يذكر سعته، ولا ما إذا كان الصاع الأول ينسب إلى أبي تاشفين الأول أو الثاني، وقد كان يقدر بحوالي 45 لترا[2].

[1] - سورة المطففين، الآيات: 1-2-3.
[2] - أبو عبد الله العقباني , المصدر السابق ، ص: 236.

وكانت هذه المكاييل تختلف بين الجوامد والسوائل، فبالنسبة للمواد الجافة كالحبوب استعمل القفيز الذي يساوي 187,58 لترا، وهو يتجزأ إلى 16 (ويبت) والتي تساوي 11,72 لترا , وتتجزأ بدورها إلى 12 مدا أو صاعا ويساوي الصاع حوالي 0,98 لترا, وبهذا يكون القفيز متضمنا لـ: 192 مدا، أما بالنسبة للسوائل كالزيت مثلا , فكانت وحدة الكيل المعتادة هي: المطر والذي كان يساوي 20,69 لترا، إلى جانب الجرة التي كانت تساوي ثلاثة أمطار أو حوالي خمسين لترا[1].

أما الصاع ببلاد السودان الغربي فقدر بـ: ثلاثة لترات تقريبا[2].

2-المد: وكان يساوي سعة أربعة ألواح بمجمع اليدين وقدر بـ: 0,75 سل تقريبا وهذا في السودان الغربي . أما إذا قارناه بالمد التلمساني فنجده يساوي ستون برشالة أي أنه يختلف من مكان لآخر[3].

3-القنطار: وهو معيار وزن الذهب أو الفضة[4]، وقد اختلف هذا المكيال من مكان لآخر، حيث قدر حسب دائرة المعارف الإسلامية بـ: 100 رطل.[5]

4-المودي: وهو مقدار حبوب توضع في كيس من الجلد يحمله الرجل أو العبيد في الغالب.[6]

5-الرطل:

يوزن به ويكال ويقدر باثنتي عشر أوقية بأواقي العرب[7] . وكان يقدر في أرشقول وتنس أيام البكري في القرن الخامس هجري، الحادي عشر ميلادي باثنتين وعشرين أوقية[8]، وفي القرن العاشر هجري، السادس عشر ميلادي بحوالي 340 غراما حسب تقدير الحسن الوزان[9].

---

[1] - روبار برانشفيك، ج2 ، المرجع السابق، ص ص:262-263.
[2] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 199.
[3] - يحيى ابن خلدون، ج1 ، المصدر السابق، ص: 90.
[4] - ابن منظور، المجلد 3، ج6، المصدر السابق , ص: 413.
[5] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 199.
[6] - الشيخ الأمين عوض الله، تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربي وآثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر ميلادي، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص: 93.
[7] - ابن منظور، المجلد07، ج13، المصدر السابق , ص: 304.
[8] - البكري، المصدر السابق، ص: 89، ينظر كذلك: موسى لقبال، المرجع السابق، ص: 75.
[9] - مبخوت بودواية، المرجع السابق، ص: 320.

6-البرشالة:

كانت تستعمل في كيل الحبوب، وتزن في تلمسان ثلاثة عشر رطلا، أو اثني عشر رطلا ونصف.[1]

7-الويبة:

وتستعمل في كيل الحبوب والدقيق[2]، ومكيالها اثنتين وعشرين مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم[3]، وهناك نصف الويبة وربعها[4]، حيث كانت بعض السلع تباع كيلا ووزنا مثل: القمح والشعير، وبعضها تقديرا كالصوف التي تباع أحيانا بالجزة ويختلف وزنها حسب حجمها[5].

كما يعرف أن هذه المكاييل التي كانت تستعمل في تلمسان , كانت تستعمل كذلك في بلاد الأندلس وهذا لتقارب الأمكنة وتجانس تجار البلدين.

المطلب الثاني: نظام الموازين.

تختلف الموازين التي استخدمها التجار في بلاد الأندلس وبلاد السودان الغربي ومن منطقة لأخرى، كما نجدها تتشابه في بلاد الأندلس وتلمسان خلال العهد الزياني , وهي تعتمد في بعض الأحيان على العرف*، وهذا العهد هو محل دراستنا التاريخية له، وهناك أنواع كثيرة من الموازين التي استعملت في تلك الفترة نذكر منها:

1/ المثقال:

حيث يعد أقدم وحدة للوزن عند العرب، ويقدر المثقال الشرعي بوزن 72 حبة من الشعير المتوسط الحجم[6]، وهذا نجده عند ميزان الدولة الزيانية، أما إذا قارناه بميزان بلاد السودان الغربي فنجده يساوي نفس عدد حبات الحبوب لكن يختلف في نوع هذه الحبوب، والسودان الغربي كانت تزنه بـ: 72 حبة من القمح المتوسط الحجم[7]، ويعد كوحدة لوزن

---

[1] - يحيى بن خلدون، ج :2 , المصدر السابق، ص: 90، ينظر كذلك: عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7، المصدر السابق، ص: 198.
[2] - الونشريسي، ج5 ، المصدر السابق، ص: 75.
[3] - أحمد سعيد المجيلدي، التسيير في أحكام التسعير، (ت ح): موسى لقبال، الجزائر، 1981، ص: 58.
[4] - الونشريسي، ج6 ، المصدر السابق، ص: 222.
[5] - عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص: 297.
* - من الناحية الشرعية يجب أن تكون المكاييل والموازين موحدة متفقة القدر في جميع المصادر ونواحيه المعهودة به، لا يتفاوت منها شيء عن شيء، ينظر: العقباني، المصدر السابق، ص: 241.
[6] - ابن منظور، المجلد06 ، ج:11 , المصدر السابق، ص: 293.
[7] - بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص: 318.

الذهب إذ يبلغ وزنه 4,72 غرام، ثم أصبح الدينار الذهبي يزن مثقالا من 65 حبة ونصف أي ما يعادل 4,25 غرام، ولذلك اعتبر المثقال مرادفا للدينار.[1]

2/ الدرهم:

كان وزن الدرهم الشرعي هو الذي يزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، حيث يوازن 7 أعشار الدينار وهذا ما نجده عند ميزان الدولة الزيانية وما جاورها كالحفصية وبلاد الأندلس (دولة بني الأحمر) وهو يعادل سبعة مثاقيل من الذهب، أي أنه يتراوح عادة ما بين 50 و 60 شعيرة أو حبة متوسطة الحجم بقشورها.[2]

ويقسم بدوره إلى ست دوانيق*، وقيمة الواحدة منها ما بين 8 و 10 شعيرات، وكان الدرهم في عهد البكري خلال القرن الخامس هجري، الحادي عشر ميلادي يقدر في مدينة تنس البحرية التي شملتها فيما بعد الإمارة الزيانية، باثني عشر صقلية أي ثماني خراريب والخروبة بأربع حبات من الشعير[3]، وقد كثر استعمال الدرهم في تلمسان أيام الدولة الزيانية[4]، ولوزن الأشياء الصغيرة والخفيفة كالفضة، يتراوح ما بين 1,49 و 1,50 غرام، حيث كان الدرهم أكثر رواجا من المثقال كونه يتيح للتجار الفرصة في ميزان المواد الخفيفة، وكان يتجزأ إلى قراطين**، كذلك نجده في بلاد السودان الغربي يساوي 7 أعشار الدينار وهو يساوي 40 درهما.

3/ الأوقية:

اختلف ميزان الوقية من عهد لآخر ومن منطقة لأخرى , فنجدها في القرن الثاني هجري، الثامن ميلادي زمن الخليفة العباسي المنصور بلغ وزنها 31,48 غرام وهو القرن الذي حدد فيه قيمة الأوقية[5]، أما في عهد الدولة الزيانية وبالضبط في تلمسان والأندلس كانت الأوقية تساوي واحد وعشرين درهما، وفي بعض الأحيان إلى أنها كانت تساوي

---

[1] - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص: 322.
[2] - المصدر نفسه ، ص: 323.
* - يمثل الدانق سدس وحدة القياس العربية، ينظر: لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 126.
[3] - موسى لقبال، المرجع السابق، ص: 75.
[4] - عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7 ، المصدر السابق، ص: 198.
** - يبلغ وزن القراط 0,75 غرام، ينظر: بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية ... , أطروحة دكتوراه , المرجع السابق، ص: 203.
[5] - المرجع نفسه , ص: 202.

عشرين درهما فقط، لأنه لم يكن دائما يضرب بنفس الوزن[1]، وهي تزن سبعة مثاقيل أي حوالي 29,75 غراما*، أما في بلاد السودان الغربي فنجد الوقية تساوي حوالي 27,5 غراما تقريبا.[2]

أما أجزاء الأوقية فتتمثل في: الرطل، وفي أعلى السلم نجد القنطار، كما يرى برانشفيك خلافا لبعض الباحثين حيث أنه في القرن الرابع عشر ميلادي تواجد بإفريقية أوقية واحدة وعدة أنواع من الأرطال، وهذا حسب المواد الموزونة، فنجد أن هناك الرطل ذو الستة عشر أوقية والبالغ وزنه 504 غرامات وهو ما يسمى بالرطل العطاري، والذي يستعمل لوزن الذهب والمواد الثمينة والمعادن . كما نجد نوع آخر من الأرطال وهو الرطل السوقي والمستعمل لوزن المواد الغذائية , وهو ذو ثمانية عشر أوقية والبالغ وزنه 567 غراما[3]، كما نجد أعلى سلم في الأوقية وهو القنطار والذي كان يساوي على وجه العموم 100 رطل ذات ستة عشر أوقية أي يساوي 50,4 كلغ، وكان العرف السائد حسب برانشفيك أن التاجر أو البائع كان يسلم للمشتري 102 أو 105 أو 110 رطلا بالنسبة للقنطار والتي كان يوزن بها بعض الفواكه الجافة والخضر أو الأقمشة وهذا ما كان يرفع وزنه من 1 إلى 55 كلغ تقريبا[4].

كما نجد أن القنطار لم يكن موحدا في الدول المجاورة للدولة الزيانية فعلى سبيل المثال في الدولة الحفصية . نجد و بالضبط في مدينة بجاية كان قنطار الكتان يساوي 150 رطلا أي ما يعادل 75,6 كلغ، أما في عنابة كان القنطار يزن 4 أرطال أي ما يعادل 48,50 كلغ، كما نجد قيمة الرطل تختلف حسب السلعة، إذ نجد رطل الفلفل ورطل اللحم وغيرها، وهناك موازين أخرى كانت تستعمل عند الضرورة وهي قبضة اليد والحفنة[5].

---

[1] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية ... , أطروحة دكتوراه , المرجع السابق ، ص : 203.

* - أي 4,25 غ (وزن المثقال الواحد) x 7 = 29,75 غراما، ينظر: ابن منظور، المجلد 06، ج:11 ، المصدر السابق، ص: 293، ينظر كذلك: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص: 198.

[2] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 200.

[3] - روبار برانشفيك، ج2 ، المرجع السابق، ص ص: 261-262.

[4] - بن مصطفى دريس، العلاقات السياسية والإقتصادية ... , المرجع السابق، ص: 203.

[5] - روبار برانشفيك، ج2 ، المرجع السابق، ص: 262.

كما يصف لنا الونشريسي أن هناك طرق أخرى كانت تستعمل في الموازين وهي الوزن التقريبي أو الجزافي، كما أجازه بعض الفقهاء لكن دون استغلال الطرف الآخر في الغش أو فرض البائع على المشتري هذا الميزان , والذي يقدر حسب عقل الإنسان وهذا في حالة ما إذا كان كل من المتبايعان بأرض بعيدة عن الأسواق مع عدم وجود الموازين المعمول بها، حيث يرد لنا الونشريسي أنه وقعت نازلة مفادها إذا كان رجل بأرض لا سوق فيها وبينه وبين الأرض التي فيها الأسواق مسافة القصر، وليست لهم موازين، ولا يعرفون أي شيء، فيجوز شراء السمن واللحم منهم بغير ميزان ولا حرز ولا تخمين إذا عرفوا في الجزاف المقادير التي تزيد الأثمان بزيادتها أو تنقص بنقصانها.[1]

4/ القيراط:

أصله قرّاط، ويقدر بنصف دانق، قيمته نصف عُشر الدينار (5%) في أكثر البلاد الإسلامية[2]، أو نصف الدرهم، ويزن 0,75 غراما ويتكون من أربع أو خمسة حبات والحبة سنتناولها لاحقا حتى يتسنى لنا معرفة ميزانها[3]، ونجد أن القراطين يساوي درهم واحد وهذا حسب ما أسلفنا ذكره.

5/ الحبة:

تمثل 1/60 من وحدة الوزن المستعملة أي عشر دانق وهي وزن حبة القمح أو الشعير متوسط الحجم.[4]

وتختلف الحبة حسب وحدة الوزن المستعملة، فهناك وزن حبة الفضة، وحبة وزن الذهب، وحبة المثقال وحبة وزن الدرهم، وباعتبار وحدة وزن المعدن الثمين هي المثقال ذو 4,25 غرام أي ما يعادل 65 حبة ونصف، ويكون الوزن المحتمل للحبة حوالي 70 أو 71 ملغ تقريبا، وغالبا ما تنقسم الحبة إلى حبتي شعير أو أربع حبات أرز حوالي 100 حبة خردل.[5]

---

[1] - الونشريسي، ج5 ، المصدر السابق، ص ص: 88-89.
[2] - ابن منظور، المجلد05 ، ج9، المصدر السابق، ص: 251.
[3] - الونشريسي، ج5 ، المصدر السابق، ص: 78.
[4] - عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7 ، المصدر السابق، ص: 322.
[5] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص: 127.

المطلب الثالث: نظام المقاييس.

بالنسبة للمقاييس فقد استعمل أهل الأندلس نفس ما كان يستخدم للمقاييس في مدينة تلمسان فوجد:

1/ الذراع:

والذي انقسم بدوره إلى الذراع العادي الذي يساوي قدما ونصف القدم، والذراع الكبير الذي يعادل 32 بوصة أي: 74,3 سنتمتر، وأشار إليه الحميري في كتابه "الروض المعطار" أن الذراع كان يساوي ثلاثة أشبار ونصف[1]، أما حسين مؤنس في كتابه "وصف جديد لقرطبة" فقد أشار أو وصف لنا الذراع المتوسط والذي يعادل 24 بوصة أو 32 أصبع أي حوالي 56 سنتمتر[2]، كما يشير برانشفيك في كتابه " تاريخ إفريقية " أن الذراع كان مقداره 0,48 مترا , أي بما يتوافق مع الذراع العربي والذي كانت له هو الآخر أجزاء نذكر منها :

الأصبع والذي يساوي 0,02 مترا، والقبضة التي تساوي 0,08 مترا والشبر الذي يعادل 0,24 مترا ويساوي ثلاث قبضات أو 12 قدما، أي نصف ذراع، كما استعملت قامة الإنسان المعادلة للمساحة الفاصلة بين طرفي اليدين الممدودتين وتساوي تقريبا ما بين 1,65 و 1,70 مترا أي سبعة أشبار.[3]

وقد عثر على ذراع ملكية من العقيق اليمني نقشت فوق قطعة من الرخام وضعها الأمير الزياني أبو تاشفين الأول في القيصرية لتكون تحت تصرف التجار، مؤرخة في شهر ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين وسبعمائة هجري (728هـ/فبراير 1328م)، ويبلغ طولها 0,48 متر تنقسم إلى أربعة وعشرين أصبعا أو إلى شبرين، وقد أوجب الشيخ ابن رشد الرجوع إلى الذراع المنصوب للناس يتبايعون عليه[4]، كل هذه المقاييس بالذراع أو القدم كانت تقاس للأطوال كالكتان وغيرها.

---

[1] - عبد المنعم الحميري ، المصدر السابق ، ص: 136.
[2] - حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد 02، ج3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، د م، د ت، ص: 175.
[3] - روبار برانشفيك، ج2 ، لمرجع السابق، ص: 263.
[4] - العقباني التلمساني، المصدر السابق، ص: 235.

2/ العَرصة:

وطول ضلعها خمسة وعشرون ذراعا.

3/ المرجع:

وطول ضلعه خمسون ذراعا.

4/ الصّنج:

ويقدر بـ: مائة مرجع، ويعادل تقريبا أحد عشر هكتار.[1]

أما المقاييس المستعملة في بلاد السودان الغربي فنجد:

1/ الشبر:

ويساوي الامتداد بين الخنصر والإبهام حين تكون الكف مفتوحة، ويساوي 23 سم تقريبا.[2]

2/ الذراع:

وهو الامتداد ما بين عُقدة المرفق ونهاية الوسطى ويساوي حوالي 50 سم.

فيما يخص الشبر والذراع كانا يستعملان لقياس الأقمشة والحيطان والحقول وما شابههما من القياسات الصغيرة.[3]

3/ الميل:

وهو يستعمل في قياس المسافات بصورة خاصة , وقد قدر بـ: 1920 مترا بالتقريب.

4/ الفرسخ:

كانت الفرسخ تقاس به المسافات الطويلة وكان يساوي ثلاثة أميال، أي إذا أردنا معرفة طول الفرسخ فنضرب 03 في 1920 (3x1920) فتساوي 5760 مترا تقريبا.

[1] - مبخوت بودواية، المرجع السابق، ص: 321.
[2] - حسن الوزان، المصدر السابق، ص: 19.
[3] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 198.

5/ كما استعمل البريد أيضا ولكن بقلة، وكان يساوي المسافة التي تعادل سير ساعة بالحصان السريع.[1]

في حين نجد أن كل من المكاييل والموازين والمقاييس كانت مضبوطة في عهد الدولة الزيانية سواءا في الأندلس أو في تلمسان أو حتى في بلاد السودان الغربي بصفتها تعمل بما جاء به الشرع الإسلامي , وهذا بعد افتتاحها من قبل المرابطين، فكل هذه الوسائل المستعملة إلا وكانت من طرق مراقبة المحتسبون بمساعدة بعض الأعوان، فيراقبون صحتها ويمنعون الغش والاحتكار ويهتمون بنظافة الأسواق ويؤمنون حراستها[2]، وهذا ما أدى إلى ظهور التجارة بأرقى مستوياتها في هذا العهد.

[1] - عبد القادر زبادية، المرجع السابق ، ص: 199.
[2] - موسى لقبال، المرجع السابق، ص: 36، ينظر كذلك: عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص: 294.

خـــاتمـــة

خاتمة:

من خلال ما تبنيناه من دراسة أكاديمية لموضوع " الدور التجاري لتلمسان بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية " تجلى لنا معرفة المعاملات التجارية التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي تعتبر القلب النابض والنفس المتزن في إحياء دولة، التي كانت لا تعرف الاستقرار السياسي إلا في مراحل نموها الاقتصادي وازدهارها التجاري، ولعلى مدينة تلمسان بصفتها عاصمة للدولة الزيانية . كانت تمثل دور الوساطة في تلك المعاملات التجارية بين الأندلس والسودان الغربي بسبب موقعها الجغرافي , والإستراتيجي الذي أدى دوره المنوط به، الشيء الذي جعلها تمثل النواة الأساسية في توفير الأمن والاستقرار لتلك المسالك الوعرة , والرفع من مستويات الممالك التي كانت في أوج الحاجة إلى ربط التبادل التجاري بين دول وممالك تبعد عن بعضها حوالي ثلاثة (3) آلاف كيلو متر، ومن هنا ارتأينا أن ننهي موضوعنا هذا لعدة اعتبارات والتي تتمحور في الشكل التالي:

- ✓ حظيت الدولة الزيانية بحصة الأسد في استقرار دول وممالك , والتي كانت ضمن تعاملاتها التجارية معها . ونذكر على سبيل المثال بلاد الأندلس أو دولة بني الأحمر والتي كانت تطلب الاستنجادات دائما بدول المغرب الأوسط خاصة منها الزيانية، وذلك إثر العلاقات غير المستقرة مع البلاد المسيحية. إذ ربى بينهم لحمة الأخوة في الإسلام ووطد علاقاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن علاقاتهم الاقتصادية كان لها دور فعال عند السلاطين في تحريك الحركة السياسية بينهم.
- ✓ دفعت مدينة تلمسان بعجلة التنمية خلال العهد الزياني، الشيء الذي جعلها تتوسط التجارة الخارجية بين الأندلس والسودان الغربي . من خلال اعتمادها على توفير الأمن لمسالك التجار، وهذا تمثل في بناء المنارات عبر الطرق المؤدية إلى الصحراء الكبرى، وتوظيف حراس يعملون عمل مراقبة سير القوافل التجارية، كما اهتمت بأعيان القبائل ووفرت لهم الأموال من أجل توفير الأمن للقوافل التجارية المارة عليها.

- ✓ ساهمت تلمسان بفضل جهود الدولة الزيانية على بناء الموانئ والمراسي وتوفير الأمن فيها. كما ساعدها على جلب كمية هائلة من السفن سواءا التي اشترتها من بلاد الأندلس أو التي صنعتها لوحدها، وهذا من أجل ربط العلاقات التجارية بينهما وتوسيع مجالها البحري , وفق منظور تجاري أساسه توفير كل ما تتطلبه ضروريات الحياة .
- ✓ كما برز دورها في إثراء بيت مال الدولة الزيانية المتجلية في مداخيلها وعائداتها التي دخرتها الدولة سواء من التجارة البحرية أو البرية، إذ اتخذت عدة أشكال في جنيها . أبرزها الرسوم الجمركية التي كانت تفرض على السلع والبضائع الآتية من الخارج من جهة، وأخذ الغنائم التي كانت تغنمها الدولة الزيانية من خلال الإغارة على الممالك خلال الاستنجادات الأندلسية بالدولة الزيانية من جهة أخرى .
- ✓ كما كان هناك دور فعال في تسيير عملية التبادلات التجارية من خلال صك النقود والعملة وجعلها الأداة الأساسية في تلك المعاملات , وفرض عقوبات صارمة على كل من يريد أو يتجرأ أن يزور هذه النقود , أو يغير في شكلها من خلال إنقاص من ميزانها أو نوعيتها.
- ✓ كما برزت تلمسان في ريادتها خلال هذا العهد بالخصوص في توفير المحتسبين في الأسواق , وهذا لردع كل عملية غش أو تعاملات ربوية خاصة وأن أسواقها كانت تعرف تعدد الأجناس وحتى الأديان، حيث نجد وكما أسلفنا أن تجار اليهود كانوا يتعاملون بطرق لا يرضاها الشرع الإسلامي، بالرغم من تواجدهم في إمارة إسلامية كانت تطبق قوانين جاء بها الدين الإسلامي.
- ✓ وقد أسهمت كذلك على وجود حراك تجاري نشيط بين الأندلس والسودان الغربي من خلال الصادرات والواردات، والتي ساهمت في خلق توازن تجاري، وهذا أثناء تعاملهم بنظام المقايضة , أي تبادل سلعة بسلعة أخرى حفاظا على المال الذي كان أحيانا عرضة للسرقة والسطو من طرف اللصوص والعصابات.

- ✓ كما ساهمت الدولة الزيانية في توحيد نظام المكاييل والموازين والمقاييس على الوجه التقريبي بين الأندلس وتلمسان وبلاد السودان الغربي، وهذا حتى يكون الرضا بين الأطراف التجارية ولا يكون هناك تناوش بينهم في ظل تلك الوسائل المستعملة عند كل دولة أو إمارة أو مملكة.
- ✓ وإذا أخذنا على عاتق تلمسان الريادي في تمتين العلاقات التجارية بين الأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية، **فما هي الأمور التي أغفلتها في تنشيط علاقاتها التجارية مع بلاد المشرق الإسلامي ؟**

الملاحق

الملحق رقم : 01 .

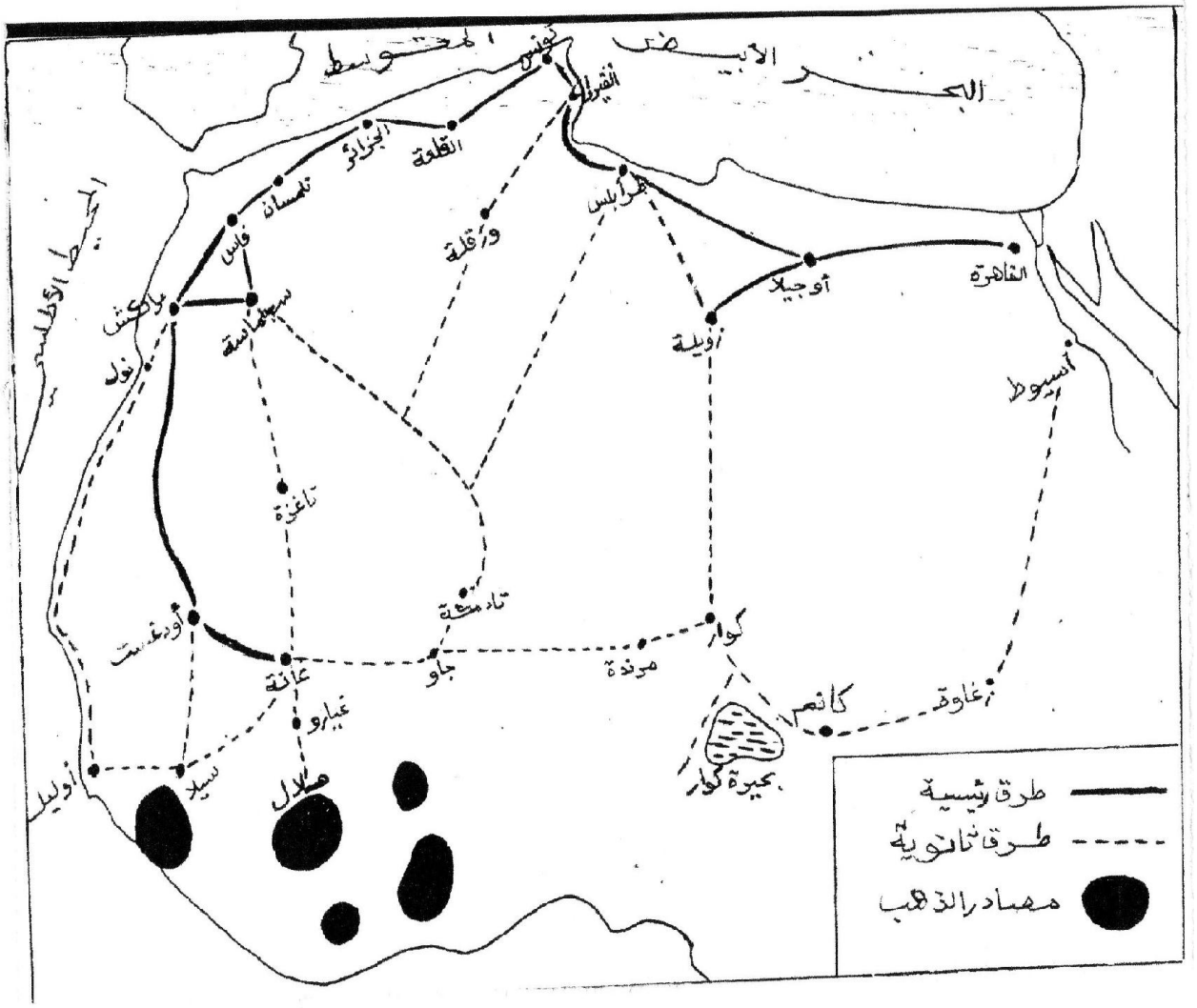

طرق القوافل التجارية بين القرنين 7-9ه/13 -15م , ينظر : نور الدين شعباني , علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي واثارها الحضارية بين القرنين الرابع والتاسع هجريين / 10 و 15م , رسالة ماجستر في تاريخ العلاقات بين السودان الغربي والمغرب الإسلامي , (إ ش):موسى لقبال, قسم التاريخ , كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية , جامعة الجزائر ,2006/2005, ص: 219 .

الملحق رقم : 02 .

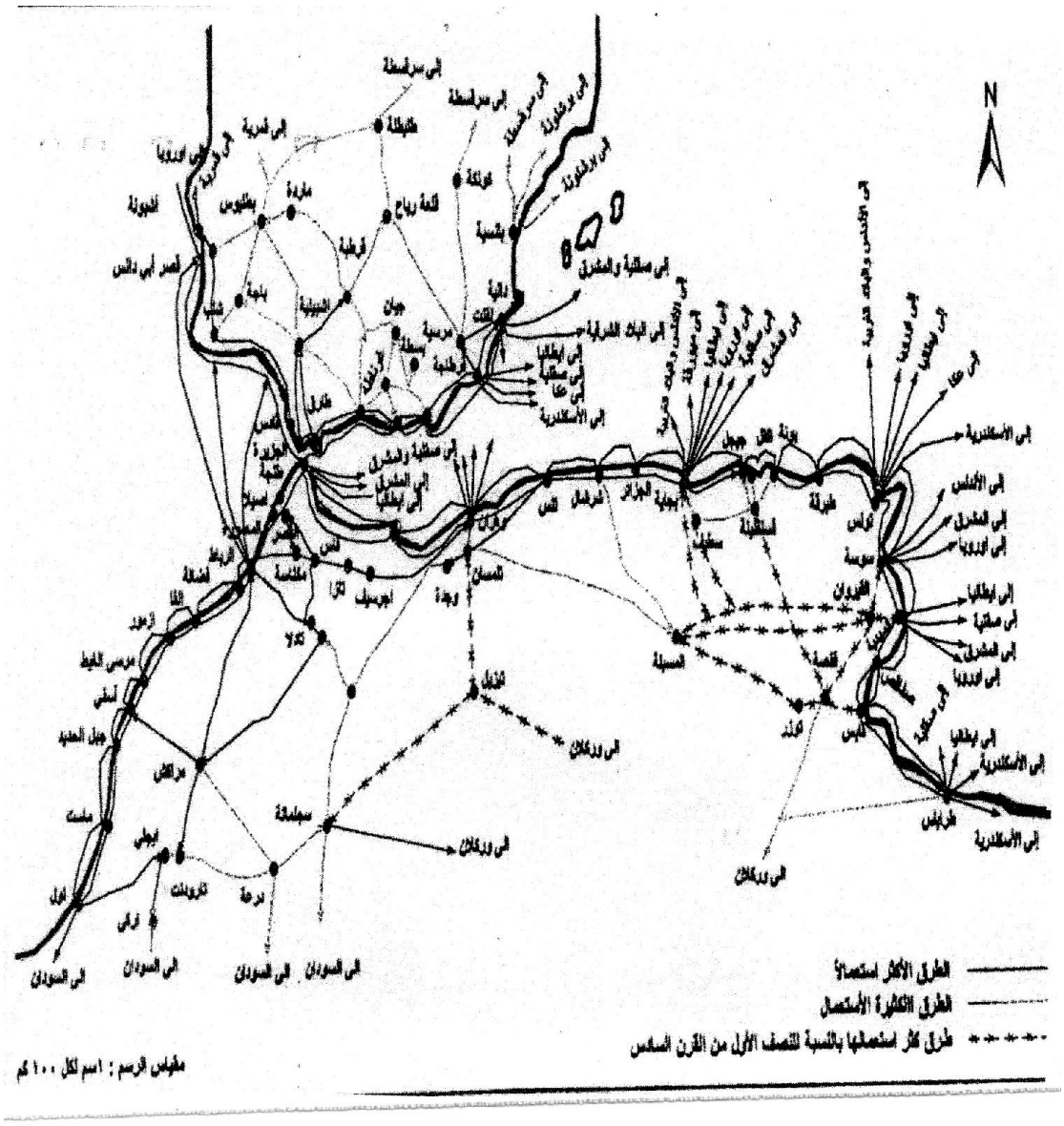

أهم الطرق البرية والبحرية المنتهجة خلال العهد الزياني , ينظر : عزالدين عمر موسى , المرجع السابق , ص : 309 .

الملحق رقم : 03 .

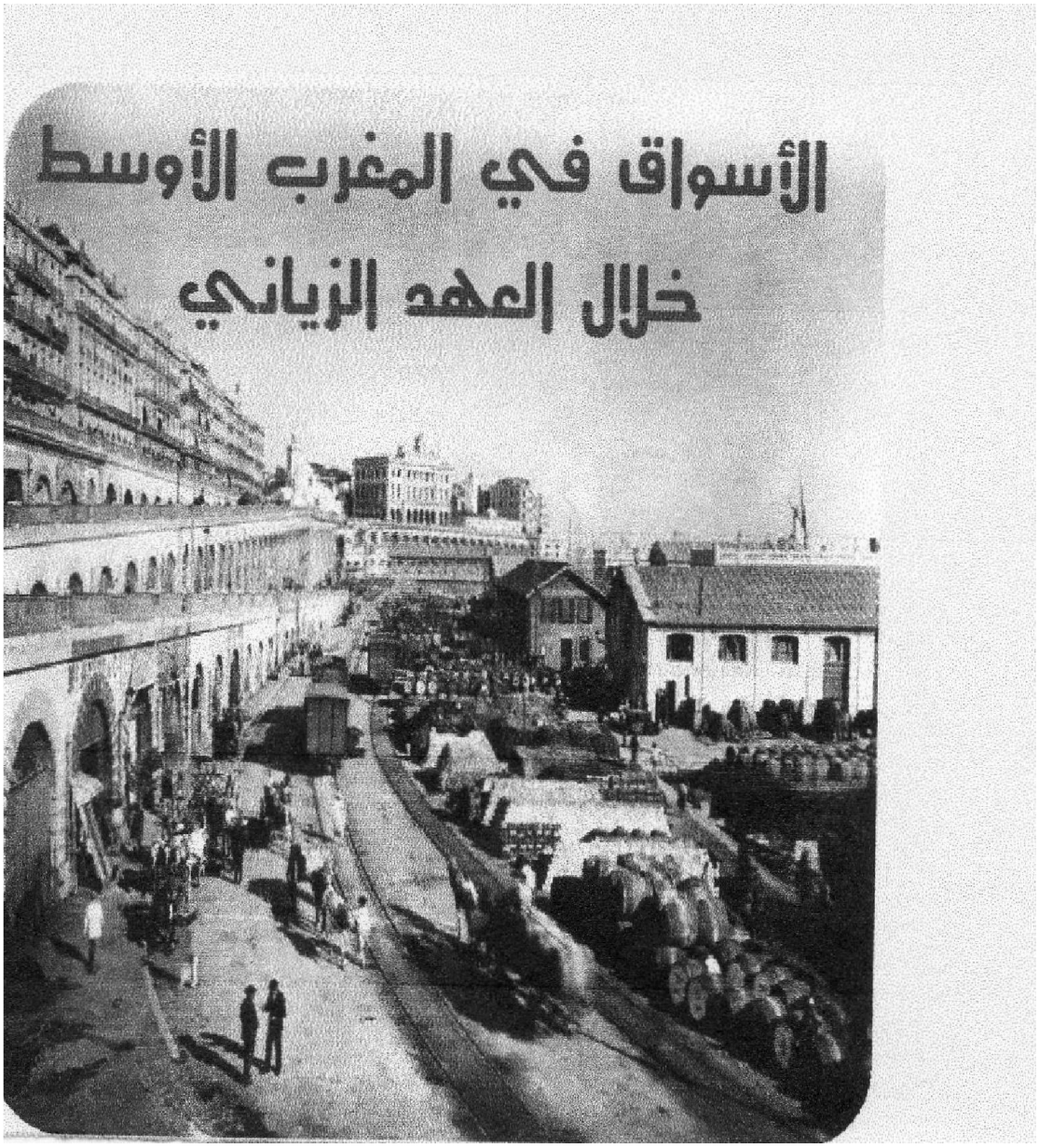

الصورة تبين سوق القيسارية في مدينة تلمسان , ينظر : خالد بلعربي , المرجع السابق , ص : 32 .

الملحق رقم : 04 .

السلع الواردة من تلمسان من أوروبا	السلع الصادرة عن تلمسان نحو أوروبا	السلع الواردة من تلمسان من بلاد السوادن	السلع الصادرة عن تلمسان (وسيط تجاري) نحو بلاد السودان
المنسوجات من الجوخ والأسلحة (رماح ، سيوف خناجر)	مواد زراعية (قمح، شعير) فواكه مجففة وخاصة تمور زيت عسل صوف زرابي جلود ذهب الماشية والخيول	الرقيق الذهب النحاس ريش النعام البهارات	منسوجات أوروبية أسلحة مصنوعات زجاجية منتوجات زراعية

أهم السلع الواردة الدولة الزيانية والصادر عنها

ينظر : بسام كمال عبد الرزاق شقدان , المرجع السابق , ص : 201 .

الملحق رقم : 05 .

الدينار الاول يعود إلى عهد السلطان **أبوحمو موسى الأول**.

(707هـ/1307مـ - 718هـ/1318مـ). وقد صنف هذا الدينار في جدول (LA VOIX) تحت رقم: 1010. ويزن 4.66 غ / وطول قطره: 32 ملم.

ورسمت في وجهيه دائرتان: أحداهما خطية (أي بخط متصل)، والأخرى منقطة (أي رسمت بنقاط). ثم رسم مربعان خطيان (أي بخطوط متصلة). اما كتابات هذا الدينار فهي كالتالي: في الوجه الأول:

كتب في القطعة الدائرية (سوار الدائرة) مايلي:

ضرب بمدينة تلمسان حرسه الله تعالى وأمنها وداخل المربع كتب:

عن أمر عـــبد الله

مـــوسى أمـــــير

المسلمين المتوكل

على رب العالمين

أيده الله ونصـــره

في الوجه الثاني: كتب في القطعة الدائرية:

وإلهكم إله واحد لا إلآ هو **الرحمان الرحيم**

وداخل المربع كتب :

بسم الله الرحمان الرحيم

صلى الله على محمد و آله

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

ما أقرب فـــــرج الله

- الدينار الثاني خاص بعهد السلطان **أبي تاشفين الأول** (718هـ/1318مـ-737هـ/1336مـ).

وطول قطره: 31 ملم. وفي وجهي الإثنين رسم مربعان: احدهما خطي والآخر في الوجه الآخر: كتب في القطعة الدائرية: أمير المؤمنين عبد الرحمان بن الخلفاء الراشدين.

وداخل المربع كتب:

لا إلـــــه إلا الله

محمد رسول الله

ولا غالب إلا الله

والأمر كلـــه لله

ولا قــوة إلا بالله

في الوجه الثاني: كتب :

ضرب بمدينة تلمسان ابقاها **الله تعالى** للمسلمين

وكتب داخل المربع:

بسم الله الرحمان الرحـيم

صلى الله على محمد وآله

والحمد لله رب العالميـــن

والشكر لله على نعـــمته

والشكر لله يوم الديـــــن

* **الكتابات التي كانت تنقش على الدينار في العهد الزياني** , ينظر : بسام كمال عبد الرزاق شقدان , المرجع السابق , ص ص : 181-182 .

الملحق رقم : 06 .

إحصائيات حول بعض المنتوجات المعروضة
في الأسواق الزيانية و تسعيرها ▼

السلعة	السعر أو الكمية	المصدر
صاع القمح	ديناران و ربع دينار	يحي ابن خلدون ج١ .ص ٢١١
صاع الشعير	ديناران و ربع دينار	
رطل الملح	بدينارين و الأوقية بـ ١٠ درهم	عبد الرحمن بن خلدون تاريخ العبر ج٧ ص ص ١١٣ — ١١٤
الكرنب	ثلاثة أثمان المثقال	
الخس	عشرون درهما	
اللفت	١٥ درهما	
القثاء	٤٠ درهما	
الفقوس	٤٠ درهما	
الخيار	ثلاثة أثمان الدينار	
البطيخ	ثلاثون درهما	
الحبة الواحدة : من التين	بدرهمين	
الحبة الواحدة : من الإجاص	بدرهمين	
الفول	عشرون درهما	
الزيت	الأوقية بإثنا عشر درهما	عبد الرحمن بن خلدون ج٧ ، ص ١١٣
السمن	الأوقية بإثنا عشر درهما	
العسل	الرطل بدينارين	التنسي ، ص ١٣٢
ثمن الرأس الواحد من البقر	ستون مثقالا	عبد الرحمن بن خلدون ج٧ ، ص ١١٣
ثمن الرأس الواحد من الضأن	سبعة مثاقيل و نصف	
الدجاجة	الرطل بستة عشر درهما إلى ثلاثين درهما	
الرطل من اللحم	ديناران	التنسي ، ص ١٣٢
الرطل من الخيل	بعشرة دراهم	عبد الرحمن بن خلدون ج٧ ، ص ١١٣
الشحم	عشرون درهما	
الحطب	عشرة دراهم	
البيضة الواحدة	ستة دراهم	

جدول إحصائيات خاص بأسعار بعض المنتوجات الزراعية
أيام الرخاء و المجاعة ▼

المنتوج الزراعي	السنة	المدينة أو البعد	السعر أو الكمية	المصدر	الملاحظات
الشعير	٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م	وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة	يحي بن خلدون ج١ .ص ٩٠	أيام الرخاء و الإزدهار
البر		وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة		
البقلاء		وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة		
ثماني صيعان من القمح	٧٠٦هـ	تلمسان	دينار واحد	يحي بن خلدون ج١ .ص ٢١١	يوم واحد بعد خروج المرينيين من تلمسان والحصار الذي فرضوه عليها و الذي دام ٨ سنوات (٦٩٨-٧٠٦هـ)
ستة عشرة صاعا من الشعير	١٣٠٦م	تلمسان	دينار واحد		
المد الواحد من القمح	٦٩٣هـ/ ١٢٩٣	كامل بلاد المغرب	١٠ دراهم	ابن أبي زرع أوض القرطس ص ٤٠٩	أيام المجاعة التي أصابت كامل بلاد المغرب
ستة أواق دقيق			٦ دراهم		

ينظر : خالد بلعربي , المرجع السابق , ص : 36 .

الملحق رقم : 07 .

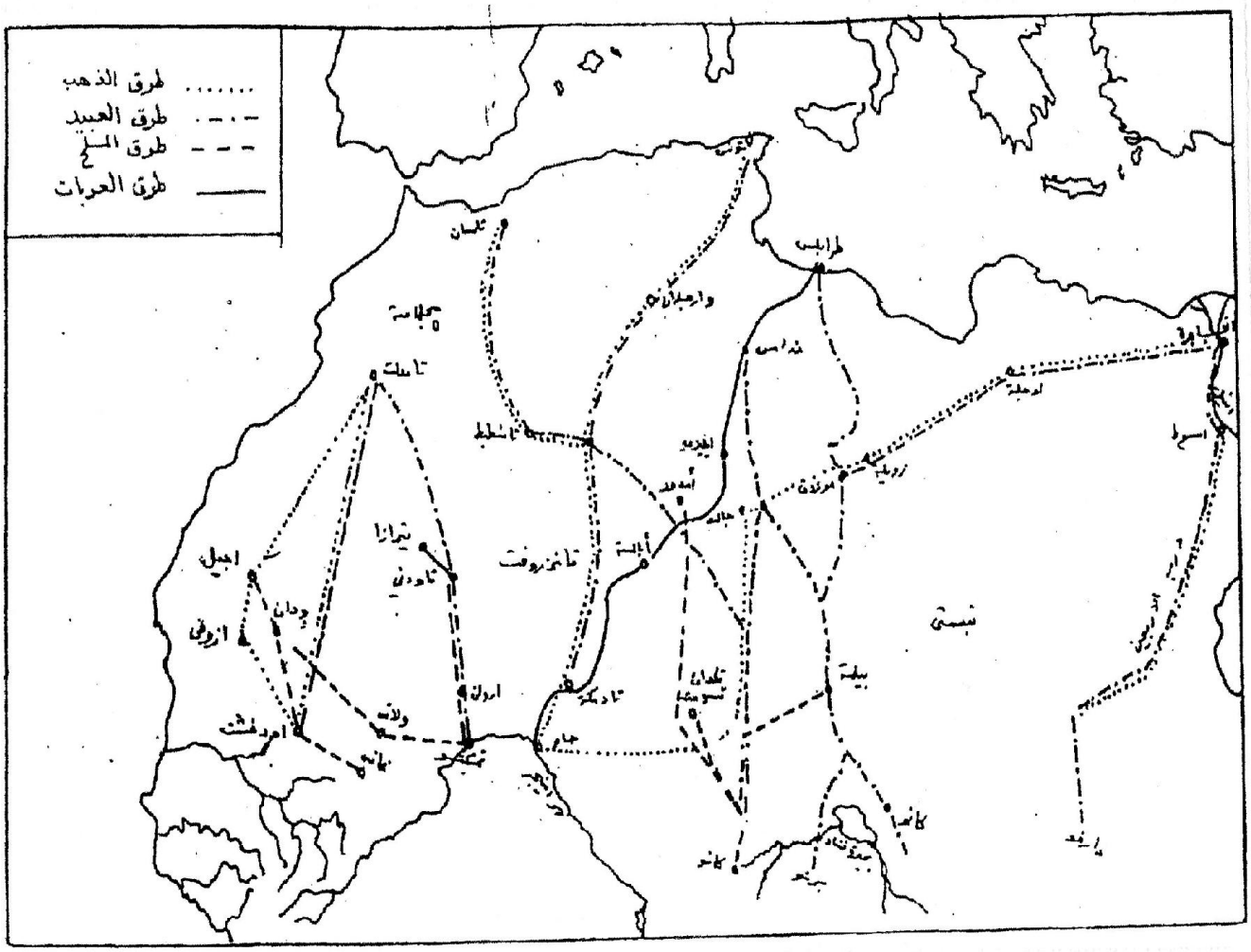

خريطة تبين إنحراف طرق تجارة الذهب , ينظر : بودواية مبخوت , المرجع السابق , ص : 375 .

القائمة

البيبليوغرافية

* **القران الكريم .**

أ - **قائمة المصادرباللغة العربية** :

1- ابن الأحمرمحمد بن يوسف ، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، (ت.ق) و (ت ح) و (ت ع): هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، بورسعيد – الظاهر-، ط1، 2001 .

2- ابن الحاج، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات، والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها، (ت ح): توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995 .

3- ابن الخطيب لسان الدين ، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980 .

4 – (ـــــــــــ), الإحاطة في أخبار غرناطة ، (ت ح): يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 2003 .

5 – (ـــــــــــ), معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، (ت ح): محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002 .

6- ابن بطوطة محمد ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني، لبنان، (د.ت) .

7- ابن حوقل أبي القاسم النصيبي، كتاب صورة الأرض، ج1، دار صادر، بيروت، ط2، 1938 .

8- ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة، (ت ح) : سهيل زكار , دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 2007 .

9 – (ـــــــــــ) , ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (العبر) ، (ت ح) : سهيل زكار , دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , 2007 .

10- ابن خلدون يحيى ، بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد، ج1، (ت.ح): عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980 .

11- ابن عذاري عبد الواحد (المراكشي) ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، (ش ر): صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006 .

12- ابن مرزوق محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، (ت ح): سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2008 .

13- ابن منظور أبو الفضل ، لسان العرب ، مطبعة بولاق، مصر، 1300هـ .

14- ابن يوسف محمد الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، (ت ق) و (ت ع): المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979 .

15- أبو حمو موسى , واسطة السلوك في سياسة الملوك , مطبعة الدولة التونسية , تونس , 1921 .

16- الإدريسي الشريف ، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، جزء من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، (ن ش): هنري بريس، مكتبة معهد الدروس العليا الإسلامية، 1957 .

17- البرزلي أبي القاسم ، فتاوي البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، (ت ق) و (ت ح): محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002 .

18- البكري ابن عبد الله ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (المسالك والممالك)، (ت ح): دي سلان، 1965 .

19- التنسي محمد ، نظم الدر و العقيان في بيان شرف بن زيان، (ت.ح): محمود بوعياد، 1985 .

20- الحموي ياقوت ، كتاب معجم البلدان، طهران، 1965 .

21- الحميري عبد المنعم ، الروض المعطار في أخبار الأقطار، (ت ح): إحسان عباس، ط1، 1975 .

22- الزركشي أبي عبد الله ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، (ت ح): محمد قاضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966 .

23- السعدي عبد الرحمن ، تاريخ السودان، (ت ح): هوداس، 1964 .

24- الطرطوشي، الحوادث والبدع، (ت ح): محمد الطالبي، د.ت .

25- العقباني أبو عبد الله ، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، (ت ح): علي الشنوفي، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1967 .

26- العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (ت ح): مصطفى أبو ضيف أحمد، الدار البيضاء، ط1، 1988 .

27- الغرناطي ابن سعيد ، كتاب الجغرافيا، (ت ح): إسماعيل العربي، (د.م.ج)، الجزائر، ط2، 1982 .

28- الغزّال أحمد بن مهدي ، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، تحقيق: إسماعيل العربي، (د.م.ج)، الجزائر، 1984 .

29- الفاسي علي بن أبي زرع ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972 .

30- القلقشندي أبو العباس ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، القاهرة، 1915 .

31- المجيلدي أحمد سعيد ، التسيير في أحكام التسعير، (ت ح): موسى لقبال، الجزائر، 1981 .

32- المقديسي شمس الدين , أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم , (ت ح) : محمد محزوم , دار إحياء التراث , ليدن , 1906 .

33- المقري شهاب الدين (التلمساني) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (ت ح): حسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988 .

34 – (ـــــــــ) , أزهار الرياض في أخبار عياض ، (ت ح): مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري و آخرون، مطبعة لجنة التأليفية والترجمة والنشر، القاهرة، 1939 .

35- الناصري أبو العباس ، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، (ت ح): جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997 .

36- الورداني علي بن سالم ، الرحلة الأندلسية، (ت ح): عبد الجبار الشريف، (م.و.ك)، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 .

37- الوزان حسن ، وصف إفريقيا، (ت ح): محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983 .

38- الونشريسي أحمد بن يحي , المعيار المغرب والجامع مع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب , (إ ش) : محمد حجي , دار الغرب الإسلامي , بيروت , د.ت .

39- مقيدش محمود ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج1 , (ت ح): علي الزاوي، محمود حفيظ، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982 .

40- مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، (ت ح): سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979 .

ب – قائمة المصادر المترجمة :

1- كربخال مارمول ، إفريقيا، ج2، ترجمة عن الفرنسية: محمد حجي وآخرون، المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط ، 1988 .

ج – قائمة المراجع باللغة العربية :

1- الجنعاني حبيب ، التجارة في المغرب الإسلامي خلال القرن 3هـ وأثرها في التجارة العالمية، محاضرات الملتقى العاشر للفكر الإسلامي بعنابة ، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1976.

2- الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط4، 1980 .

3- الدراجي بوزيان ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، (د.م.ج)، الجزائر، 1993 .

4- العربي إسماعيل ، الصحراء الكبرى شواطئها، (م.و.ك)، الجزائر، 1983 .

5- العربي محمد ، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، (إ ش): نقولا زيادة، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1982 .

6- الفقي عصام الدين عبد الرؤوف ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .

7- الميلي مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010 .

8- باشا نجاة ، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع حتى الثامن هجري، تونس، 1976 .

9- بشاري لطيفة ، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن 7 إلى 10هـ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2011 .

10- بلعربي خالد , الدولة الزيانية في عهد يغمراسن (دراسة تاريخية وحضارية) (633-689ه / 1235- 1282م) , المكتبة الوطنية , الجزائر , ط1 , 2005 .

11- بن عبد الله عبد العزيز ، مظاهر الحضارة المغربية، ج1، الدار البيضاء، 1958 .

12- بن قربة صالح ، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، (م.و.ك) ، الجزائر، 1986 .

13- بوعزيز يحيى ، تاريخ إفريقيا الشمالية من مطلع القرن 16 إلى مطلع القرن 20م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1996 .

14- حاجيات عبد الحميد ، أبو حمو موسى الزياني (حياته وآثاره)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

15- حليمي عبد القادر علي ، جغرافيا الجزائر، دمشق، 1968 .

16- حماد محمد عبد الله ، التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية، ندوة الأندلس، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1996 .

17- زبادية عبدالقادر، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين (1493-1591م)، (ش.و.ن.ت)،الجزائر، د ت.

18- زيتون عادل ، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دمشق، 1980 .

19- سالم عبد العزيز ، تاريخ مدينة ألميرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1982 .

20- سامية مصطفى مسعد , العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية (300-399 ه/ 912-1008م) , (إ ش): عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية , مصر , ط1 , 2000 .

21- شترة خير الدين ، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني المصلح الثائر وفكره الإسلامي في توات والسودان الغربي، الجامعة الإفريقية، الجزائر، (د ت) .

22ـ عنان محمد عبد الله , دولة الإسلام في الأندلس , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط4 , 1997 .

23 ـ (ـــــــــــ), تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1970 .

24- عوض الله الشيخ الأمين ، تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربي وآثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر ميلادي، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984 .

25- فرج فرج محمود ، إقليم توات خلال القرنين 18 و 19م، الجزائر، 1984 .

26- فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني ، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 .

27- قداح نعيم ، حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقيا الغربية، سوريا، 1965 .

28- كحالة عمر رضا , دراسات إجتماعية في العصور الإسلامية ,المطبعة التعاونية, دمشق , 1973 .

29- لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971 .

30- مبروك الهادي ، مملكة مالي الإسلامية، ط2، 1999، ص:45، ينظر كذلك: عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، (ت ح): هوداس، 1964 .

31- موسى عز الدين أحمد ، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، بيروت، القاهرة، 1983 .

32ـ مؤنس حسين ، فجر الأندلس، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1985 .

**33 – (ـــــــ

4- (ـــــــــــــــــ) , العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية، رسالة ماجستر في التاريخ، (إش): مبخوت بودواية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006 .

5- سكاكو حورية ، التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (06-10هـ/12-16م) – دراسة مقارنة -، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، (إش): مبحوث بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1434-1435هـ/2013-2014م .

6- شعباني نور الدين, علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي واثارها الحضارية بين القرنين الرابع والتاسع هجريين / 10 و 15م , رسالة ماجستر في تاريخ العلاقات بين السودان الغربي والمغرب الإسلامي , (إ ش):موسى لقبال, قسم التاريخ , كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية , جامعة الجزائر ,2006/2005 .

7- شقدان بسام كامل عبد الرزاق ، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التاريخ، (إش): هشام أبو رميلة، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1422هـ/2002م .

8- عبد الله حسن عامر أحمد ، دولة بني مرين (تاريخها وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا)(668-869هـ/1269-1465م)، رسالة ماجستير في التاريخ، (إ ش): عدنان ملحم، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1424هـ/2003م .

9- عبدلي لخضر ، الحياة الثقافية للمغرب الأوسط في عهد بني زيان (633-962هـ/1236-1554م)،رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2005/2004 .

10- مبخوت بودواية ، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه في التاريخ، (إ ش): عبد الحميد حاجيات، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005 .

و – قائمة المجلات والدوريات:

1- العفاقي رشيد ، (جبل طارق في العصر الإسلامي مقصد العلماء والأدباء)، مجلة الفيصل، العدد: 314، الأردن، 2002 .

2- بلعربي خالد ، (الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني)، دورية كان التاريخية، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2009 .

3- سعيدي العربي ، (تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن 13 إلى 16م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، العدد: 3، جوان 2011، منشورات مخبر الجزائر، سيدي بلعباس،2011 .

ز– قائمة الموسوعات والدوائر المعرفية :

1- مؤلف مجهول ، الموسوعة العربية الميسرة، القاهرة، 1965 .

2- وزارة الثقافة ، المتحف الوطني للآثار، السكة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1984 .

ق – قائمة المراجع بالغة الأجنبية :

1- Brosselard Charles , Tlemcen et tombouctou, Extruit de l'akhbar , Alger, 1861 .

2- Jean michel Lessard , Sidjilmassa, dans Hesperis Tamuda, (vol) : 5, 1969 .

3- L'africain Léon, description de l'afrique, Tome.2, Paris, Nouvelle édition, 1956 .

4- Magalahes Golinho victorino , L'economie de l'empire portugais aux 7 siècles, Paris, 1969 .

5- Maslatrie (M.L), traites de paix et de commerce avec les arabes d'Afrique septentrional au moyen âge, Paris, 1866 .

الفهرس

قائمة المختصرات..... Erreur ! Signet non défini.
مقدمة.....ب
مدخل: الأنظمة السياسية لتلمسان والأندلس والسودان الغربي في عهد 9
الدولة الزيانية.....9
أولا: سياسة حكم الدولة الزيانية.....10
ثانيا: سياسة حكم الأندلس 15
ثالثا: سياسة حكم السودان الغربي.....19
رابعا :العلاقة السياسية بين تلمسان والأندلس والسودان الغربي في عهد الدولة الزيانية.....22
الفصل الأول: التجارة بين الأندلس والسودان الغربي ودور دولة بني زيان.....24
فيها. 24
المبحث الأول: نظام المسالك التجارية والأسواق بين الأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية. 25
المطلب الأول: الطرق البرية ونظامها. 25
المطلب الثاني: نظام الطرق البحرية والمراسي. 28
المطلب الثالث: نظام الأسواق ودور الفنادق في تنظيم الحركة التجارية.....31
المبحث الثاني :نظام المبادلات التجارية. 38
المطلب الأول :نظام الصادرات 38
المطلب الثاني :نظام الواردات. 42
الفصل الثاني: الطرق والوسائل المستعملة في التعاملات التجارية بين الأندلس والسودان الغربي في ظل الدولة الزيانية. 45
المبحث الأول: طرق التعاملات التجارية والمشاكل التي واجهتها.....46
المطلب الأول: نظام المقايضة. 46
المطلب الثاني: نظام التعاملات النقدية. 47
المطلب الثالث: المشاكل التي واجهت هذه التعاملات. 52
1. المشاكل النقدية.....52
2. إنحراف طرق تجارة الذهب.....53
3. قطاع الطرق.....54
المبحث الثاني :الوسائل المستعملة في المعاملات التجارية. 56
المطلب الأول: نظام المكاييل. 56
المطلب الثاني: نظام الموازين. 58
المطلب الثالث: نظام المقاييس. 62
خاتمة.....66

الملاحـــق ..... **Erreur ! Signet non défini.**

القائمـة 78

البيبليوغرافية 78

الفهـرس 88